

الصلة بين الإسلام والإيمان عند أهل السنة والجماعة

د. عبدالله بن محمد بن عبد العزيز السندي
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كليةأصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث :

يتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، فالمقدمة فيها أهمية البحث، وفي التمهيد عرض مذاهب أهل السنة إجمالاً، الأول منها تضمنه الفصل الأول، وفيه شرح مفصل لمذهب القائلين بأن الإسلام والإيمان سواء، وفي الفصل الثاني شرح مذهب المفرقين بين الإسلام والإيمان، وبين صفة الفرق عندهم، فالمبحث الأول منه فيه شرح مفصل لقول القائلين بأن الإسلام هو الكلمة والإيمان العمل، والمبحث الثاني قول القائلين بأن الإسلام يجتمع مع الإيمان حال الافتراق، وفي حال الافتراق فالإيمان هو الأعمال الباطنة، والإسلام الأعمال الظاهرة، ثم الفصل الثالث وفيه بسط القول في الصلة بين الإسلام والإيمان من حيث العموم والخصوص، والكشف عن مراتب الدين وطبقات المكلفين، وأن الإحسان أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من الإيمان، والإيمان أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أصحابه من الإسلام، فكل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس كل مؤمن محسناً، ولا كل مسلم مؤمناً، ثم إن الإسلام والإيمان قد يتساويان في العموم والخصوص، ثم ختم البحث بخاتمة فيها أهم نتائجه.

المقدمة :

الحمد لله نحْمَدُه ونستعينُه ونستغفِرُه، ونصلِّي ونسلِّمُ عَلَى خَلِيلِه مِنْ خَلْقِه، وعلَى آله، وصَحْبِه، وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، أَمَّا بَعْدُ :

فإن مسائل الإسلام والإيمان مسائل جليلة القدر، جديرة بصرف الأوقات في تعلمها وتعليمها، فهي رأس مال المسلم، وبمعرفة الحق فيها ينجو ويسلم، وقد تعددت بحمد الله الدراسات والبحوث حول هذه المسائل، وصنفت في ذلك مصنفات قدِّما وحديثا.

بيد أن الناظر فيما كُتب يجد أن ثمة مسائل لا تزال نفس الباحث تطمع فيها لمزيد من التحرير والتحقيق، والجمع والترتيب، وأحسب أن مسألة الصلة بين الإسلام والإيمان، وأراء أهل السنة فيها، هي من تلك المسائل، وقد رأيت الكتابة في هذا الموضوع، لأسباب عده، من أهمها :

- ١ - الحاجة إلى دراسة تجمع شتات الموضوع، وتقارب مباحثه.
- ٢ - أن حصول الخلاف بين أهل السنة في بعض المسائل المتعلقة به، قد يوهم من لا علم عنده أنه خلاف في الأصول، وهو لا يعدو أن يكون خلافاً قريباً المعنى، متفقاً الأصل، كما سيأتي بيانه بعون الله تعالى.
- ٣ - أن كثيراً من باحثي هذه المسألة يركز على جهة واحدة من جهاته، وهي ذكر أقوال أهل السنة في معنى الإسلام والإيمان، مع أن ثمة جهة ثانية لازمة لها، وهي شرح الصلة بينهما من حيث العموم والخصوص، ولها كلام مهم عند الأئمة تجده في ضمن هذا البحث بفضل الله تعالى.

- ٤ - إظهار ما استقر عليه رأي أهل السنة في هذه المسائل الخلافية؛ درءاً لاستمراره، ودفعاً لاستغلاله في إثارة مقالات مهجورة.

هذا بعض ما حدا بي لتحرير هذه الدراسة، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية جعلت

نظام هذا البحث يدور في تمهيد، وثلاثة فصول، ثم خاتمة وفهرس مراجع.

خطة البحث : تمهيد في أقوال أهل السنة في معنى الإسلام والإيمان إجمالاً.

الفصل الأول : مذهب القائلين بأن الإسلام هو الإيمان.

الفصل الثاني : مذهب القائلين بأن الإسلام غير الإيمان. وفيه مبحثان :

المبحث الأول : القول بأن الإسلام هو الكلمة، والإيمان هو العمل.

المبحث الثاني : القول بأن الإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان هو

الاعتقادات الباطنة.

الفصل الثالث : الصلة بين الإسلام والإيمان عند أهل السنة والجماعة من حيث العلوم والخصوص.

الخاتمة، ثم فهرس المراجع.

وقد نهجت في إعداد هذا البحث المنهج التالي :

أولاً : عزو الآيات القرآنية إلى سورها.

ثانياً : تخريج الأحاديث، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما اقتصرت على تخريجها منه، وإلا خرجته من مستند الإمام أحمد وأصحاب السنن الأربع، فإن لم أجدها فيها وهو قليل خرجته مما تيسر من كتب الأثر.

ثالثاً : اقتصرت على ذكر سنة وفاة الأعلام الوارد ذكرهم في هذه الدراسة، كما هو شرط المجلة، ولم أعرف بهم؛ درءاً لإطالة البحث.

هذا وقد بذلت الجهد في إعداد هذه الدراسة، والرجو أن تكون وفت في تحقيق ما أبتعيه، فإن كان الأمر كذلك، فالفضل لله وحده، وإن كان غير ذلك فمن قصور الباحث وقصصيره، والله يتولى الجميع بحفظه وتوفيقه، والحمد لله رب العالمين.

تمهيد: في أقوال أهل السنة والجماعة في معنى الإسلام والإيمان إجمالاً :
 وقع الاختلاف في مسألة الإسلام والإيمان بين أصحاب المقالات على أقوال حكاهما
شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) في قوله: "الناس في الإيمان والإسلام على ثلاثة
 أقوال :

فالمرجئة يقولون: الإسلام أفضل، فإنه يدخل فيه الإيمان^(١).
 وآخرون يقولون: الإيمان والإسلام سواء، وهم المعتزلة والخوارج، وطائفة من
أهل الحديث والسنّة^(٢)، وحكاه محمد بن نصر عن جمهورهم، وليس كذلك.
والقول الثالث: أن الإيمان أكمل وأفضل.

وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة في غير موضع، وهو المؤثر عن الصحابة،
 والتابعين لهم بإحسان^(٣).

وأما أهل السنة والجماعة، فإن مقالتهم في هذه المسألة تعود إلى مذهبين^(٤):

المذهب الأول: أنه لا فرق بين الإسلام والإيمان، بل هما شيء واحد.

المذهب الثاني: أن هناك فرقاً بين الإسلام والإيمان.

وهذا المذهب وهو التفريق بين الإسلام والإيمان هو قول أكثر العلماء^(٥)، وعليه
 عامة أهل السنة^(٦)، حتى قيل: لا يعلم عن السلف في ذلك خلاف^(٧)، وحتى قيل: إنه

(١) ومنهم من يرى أنهما سواء، كما سأليتني التنبيه عليه، وبيان الفرق بين القولين في الفصل القادم إن شاء الله.

(٢) سأليتني بعون الله عند عرض قول هذا الفريق من أهل السنة تحرير الفرق بين قولهم وقول الوعيدية.

(٣) الإيمان ٣٩٦ - ٣٩٧ (الفتاوى ٤١٤/٧)، وانظر: الإيمان ٢٤٦ (الفتاوى ٢٥٩/٧).

(٤) انظر: جامع العلوم والحكم ١٠٧/١.

(٥) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١٨٩/١ ، وانظر منه ١١٩/١ ، وجامع العلوم والحكم ١٠٧/١.

(٦) انظر: الإيمان ٣٤٣ (الفتاوى ٣٥٩/٧).

(٧) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١٢٠/١ ، ١٨٩.

مذهب أهل السنة والجماعة^(١).

والقول بالتفريق كما يقول الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) رحمه الله: "يتضح بتقرير أصل، وهو أن من الأسماء ما يكون شاملًا لسميات متعددة عند إفراده وإطلاقه، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالاً على بعض تلك السمات، والاسم المقوون به دال على باقيها.

وهذا كاسم الفقير والمسكين، فإذا أفرد أحدهما دخل فيه كل من هو محتاج، فإذا قرن أحدهما بالآخر دل أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجات، والآخر على باقيها.

فهكذا اسم الإسلام والإيمان إذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، ودل بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده، فإذا قرن بينهما دل أحدهما على بعض ما يدل عليه بانفراده، دل الآخر على الباقي^(٢).

وفي تقرير هذا المعنى يقول الإمام أبو بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ): "وقال كثير منهم - يعني أهل السنة والجماعة - : إن الإيمان قول وعمل، والإسلام فعل ما فرض على الإنسان أن يفعله، إذا ذكر كل اسم على حدته مضموما إلى الآخر، فقيل: المؤمنون والمسلمون جميعا أو مفردين^(٣)، أريد بأحدهما معنى لم يرد بالآخر. وإذا ذكر أحد الاسمين: شمل الكل وعمهم^(٤).

ويقول الخطابي (ت ٣٨٨هـ) رحمه الله: " وهذه المسألة - يعني الفرق بين الإسلام

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير ٤/٢٣٠.

(٢) جامع العلوم والحكم ١/١٠٥ - ١٠٦ ، وانظر منه ١/١٠٧ ، وفتح الباري، له ١/١٨٩ ، وشرح الطحاوية ٢/٤٩٠.

(٣) (جميعا): المؤمنون المسلمون، (مفردين): المؤمن المسلم، والله أعلم.

(٤) رسالة اعتقاد أهل السنة ٤٦ ، ونقل كلامه مسلما به الحافظ ابن رجب في: جامع العلوم والحكم ١/١٠٦.

والإيمان - مما قد أكثر الناس الكلام فيها، وصنفو لها صحفا طويلة، والمقدار الذي لا بد من ذكره هنا على وجه الإيجاز والاختصار:

أن الإيمان والإسلام قد يجتمعان في مواضع، فيقال للمسلم: مؤمن، وللمؤمن: مسلم، ويفترقان في مواضع، فلا يقال لكل مسلم: مؤمن، ويقال لكل مؤمن: مسلم. فالموضع الذي يتلقان فيه هو أن يستوي الظاهر والباطن، والموضع الذي لا يتلقان فيه هو أن لا يستويا، ويقال له عند ذلك مسلم^(١).

ويقول رحمة الله بعد ذكره للخلاف: "والصحيح من ذلك أن يقيد الكلام في هذا، ولا يطلق على أحد الوجهين^(٢)".

وذلك أن المسلم قد يكون مؤمنا في بعض الأحوال، ولا يكون مؤمنا في بعضها، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا، فإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات، واعتدل القول فيها، ولم يختلف منها شيء^(٣).

وقد علق شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) على ما ذكره الخطابي هذا بأن عامة أهل السنة عليه^(٤).

(١) أعلام الحديث ١٦٠ / ١ - ١٦١.

(٢) سبق له ذكرهما، والأول منها: أن الإسلام هو الكلمة والإيمان هو العمل، والثاني: أنهما سواء، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله.

(٣) معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٦١ / ٥، ونقله عنه البغوي في: شرح السنة ١١ / ١ ، والنبووي في شرح مسلم ٢٠٦ / ١ ، وأشار إليه ابن الصلاح في: صيانة صحيح مسلم ١٣٣ ، ونقله شيخ الإسلام في الإيمان ٣٤٢ - ٣٤٣ (الفتاوى ٣٥٩ / ٧)، وأشار إليه ابن رجب في جامع العلوم والحكم ١٠٦ / ١ ، وقال: "وتبعه عليه جماعة من العلماء من بعده".

(٤) انظر: الإيمان ٣٤٣ (الفتاوى ٣٥٩ / ٧)، وجامع العلوم والحكم ١٠٦ / ١.

وقال عقبه بأسطر: "تفريق النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل^(١) وإن اقتضى أن الأعلى هو الإحسان، والإحسان يتضمن الإيمان، والإيمان يتضمن الإسلام، فلا يدل على العكس، ولو قدر أنه دل على التلازم، فهو صريح بأن مسمى هذا ليس مسمى هذا، لكن التحقيق أن الدلالة تختلف بالتجريد والاقتران، كما قد بيناه، ومن فهم هذا الخلط عنه إشكالات كثيرة في كثير من الموضع حاد عنها طوائف، في مسألة الإيمان وغيرها"^(٢).

وما تقدم يتضح أن دلالة الاسم تتتنوع بمحال الإفراد والاقتران، فإذا أفرد عم، وإذا قرن بغیره خص^(٣).

وعليه فإذا جاء اسم الإسلام أو الإيمان حال الإفراد، فهما بمعنى واحد، فالإسلام هو الإيمان، والإيمان هو الإسلام، وإن جاء حال الاقتران، فعامة أهل السنة كما تقدم على أن بينهما فرقا.

وقد اختلفت أنظار المفرقين بين الإسلام والإيمان في صفة الفرق بينهما^(٤)، والملاحظ أن بعض محققـي أهل السنة لما تكلـم عن هذه المسـألـة لم يعن بسرد تلك الأقوـال أو بعضـها، بل اكتـفى بذكر قولـين مشـهورـين منها^(٥)؛ ولعل مرد ذلك ما ذكرـه الحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٤ هـ) رحـمه اللهـ أنـ المعـنىـ كـلهـ مـتقـارـبـ،ـ مـتفـقــ الأـصـلـ،ـ وـربـماـ يـخـتـلـفـونــ فيــ

(١) رواه البخاري: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة وبيان النبي ﷺ له ١٤٠ / ١ رقم ٥٠، ومسلم ١ / ٢٢٢ رقم ٨، ٩.

(٢) الإيمان ٣٤٤ (الفتاوى ٣٦٠ / ٧).

(٣) انظر: العبودية، ضمن الفتاوى ١٧٤ / ١٠.

(٤) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١ / ١١٨.

(٥) انظر: معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٦١ / ٥، والتمهيد ٥٣ / ١٥ - ٥٤، والإيمان ٣٩٦ - ٣٩٧ (الفتاوى ٤١٤ / ٧)، وفتح الباري، لابن رجب ١ / ١١٨ - ١١٩، وشرح الطحاوية ٤٨٨ / ٢.

التسمية والألقاب^(١).

والقولان المشهوران في التفريق بين الإسلام والإيمان هما :

القول الأول : أن الإسلام هو الكلمة ، والإيمان هو العمل.

القول الثاني : أن الإسلام هو الأعمال الظاهرة ، والإيمان هو الاعتقادات الباطنة.

وإذا أضيف لهما قول القائلين بعدم التفريق صارت أقوال أهل السنة في معنى الإسلام والإيمان تدور في هذه الأقوال الثلاثة ، والتي سيتناولها الفصلان القادمان شرعاً ومناقشتها بعون الله تعالى.

الفصل الأول : مذهب القائلين بأن الإسلام هو الإيمان :

مع أن القول بأن الإسلام والإيمان سواء هو قول الوعيدية من الخوارج والمعزلة^(٢) ، وقول بعض المرجئة^(٣) ، إلا أنه محكي أيضاً عن كثير من أهل السنة ، وعن جمهورهم ، وعن أكثرهم.

فالحافظ الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) رحمه الله يقول : " وكثير منهم^(٤) قالوا : الإسلام والإيمان واحد"^(٥).

والحافظ المروزي (ت ٣٩٤هـ) رحمه الله ينسبه إلى الجمهور في قوله : " وقالت طائفة ثلاثة ، وهم الجمهور الأعظم من أهل السنة والجماعة ، وأصحاب الحديث : الإيمان الذي دعا الله العباد إليه ، وافتراضه عليهم ، هو الإسلام الذي جعله ديناً ، وارتضاه

(١) انظر : التمهيد ١٥ / ٥٣ ، ٥٤.

(٢) انظر : تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٥٥٢ ، والإيمان ٢٩٦ (الفتاوى ٤١٤ / ٧) ، وراجع : شرح الأصول الخمسة ٧٠٥ ، ومتشابه القرآن ١٥٠.

(٣) انظر : شرح الطحاوية ٢ / ٤٨٨ - ٤٨٩.

(٤) يعني أهل الحديث أهل السنة والجماعة كما في ص ٣٥ من كتابه.

(٥) اعتقاد أهل السنة ٤٦.

لعباده، ودعاهم إليه^(١).

كذلك حكاه الحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) رحمه الله عن أكثر أهل السنة، في قوله: " وعلى القول بأن الإيمان هو الإسلام: جمهور أصحابنا، وغيرهم من الشافعيين والمالكيين، وهو قول داود وأصحابه، وأكثر أهل السنة والنظر المتبعين للسلف والأثر"^(٢).

وكان من قبل قد قال: "إلا أن الذي عليه جماعة أهل الفقه النظر: أن الإيمان والإسلام سواء"^(٣).

ومن القائلين بأنه لا فرق بين الإسلام والإيمان من أهل السنة: علي بن المديني (ت ٢٢٤ هـ)^(٤)، وابن حبان (ت ٢٥٤ هـ)^(٥)، والبخاري (ت ٢٥٦ هـ)^(٦)، ومحمد بن نصر المروزي (ت ٣٩٤ هـ)^(٧)، وابن منه (ت ٣٩٥ هـ)^(٨)، وابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)^(٩)، وغيرهم^(١٠).

(١) تعظيم قدر الصلاة ٥٢٩/٢ - ٥٣٠ ، وانظر: الإيمان ٣٩٦ (الفتاوى ٤١/٧).

(٢) التمهيد ١٥/٥٤.

(٣) التمهيد ١٥/٥٣.

(٤) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١/١٢١.

(٥) انظر: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١/٣٧٤ - ٣٧٨.

(٦) كما قرره عنه الحافظان ابن رجب وابن حجر. انظر: فتح الباري، لابن رجب ١/٢٠، ١٢٣ ، وفتح الباري، لابن حجر ١/١٠٠، ١٤٠ ، وسيأتي كلام الحافظ ابن رجب قريبا.

(٧) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٥٣١/٢ - ٥٣٢ ، وقد أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن الحافظ المروزي هو الذي بسط الكلام في أن الإسلام والإيمان شيء واحد من أهل السنة وال الحديث، وأنه لا يعلم لغيره قبله بسطا في هذا. راجع: الإيمان ٣٤٣ (الفتاوى ٧/٣٥٩).

(٨) انظر: الإيمان ١/٣٢١.

(٩) انظر: التمهيد ١٥/٥٣ - ٥٤ ٢٥٠/٩ ط المغرب).

(١٠) انظر: الحجة في بيان الحجة ٤٥٢/١ ، وقال به أيضا ابن حزم. انظر: المثلث ٥٩/١.

وبعد النظر والتتبع لما احتجوا به، فإنه يمكن إدراج مجموع أدتهم في الحجج التالية:

الحجـة الأولى: النصوص التي فيها أن الإسلام هو الدين، وأن الله تعالى رضيه لعباده دينا، وأنه تعالى لا يقبل دينا غيره، وأمثال ذلك.

الحجـة الثانية: النصوص التي فسرت الإسلام بما فسرت به الإيمان.

الحجـة الثالثة: النصوص التي فيها نفي الإيمان وإثبات الإسلام.

الحجـة الرابعة: النصوص التي فيها دخول الفساق في الخطاب بالإيمان.

الحجـة الخامسة: الاستدلال باللغة.

هذا ما أمكن الوقوف عليه من حججهم سبقت على وجه الإجمال، وثبت حجج أخرى لا تدعو أن تكون إلزامات تشريعية ترد من القائلين بعدم التفريق، لكنها لا تصدر من أهل السنة؛ لأنها لا تجري على أصلهم في معنى الإسلام والإيمان، بل على أصول المخالفين لهم في باب الإيمان^(١).

ومقصود هنا هو مناقشة حجج القائلين بعدم التفارق من أهل السنة، والكلام مع هؤلاء يدور في ثلات مقامات:

المقام الأول: في بيان الفرق بين قولهم وقول الوعيدية، والمرجئة.

المقام الثاني: في مناقشة نسبة مذهبهم إلى الجمهور.

المقام الثالث: في تقرير حجتهم، والجواب عنها.

وهذا تفصيل لتلك المقامات بعون الله تعالى:

المقام الأول: ذكر الفارق بين قولهم وبين قول الوعيدية، والمرجئة.

فإن الوعيدية يرون أن من نفي عنه اسم الإيمان، فقد انتفت عنه جميع أجزائه، فلا

(١) انظر بعضا منها مع نقضها في شرح الطحاوية ٤٩١/٢ - ٤٩٣ ، وعدة القاري ١٧٤/١.

يكون معه شيء من الإيمان والإسلام، فيكون مخلداً في النار^(١).

وهذا ما لا يقول به هذا الفريق من أهل السنة، بل عندهم أن من نفي عنه الإيمان، فإنه لا يكون مستكمل بالإيمان، بل ترك بعضه، ويقي معه أصله، فصار المراد ببني الإيمان، أي الإيمان الكامل^(٢).

وأما من ذهب من المرجئة إلى أن الإسلام هو الإيمان، فهو يرى أن المعنى هو التصديق، وأما الأعمال الظاهرة، ف مجرد شعائر الإسلام، ويمكن حصول الإيمان بدونها^(٣).

وهذا خلاف ما عليه أهل السنة حتى القائلون بأن الإسلام والإيمان سواء، فإن هؤلاء يرون أن الإسلام والإيمان مسماهما واحد، وهو مرادف للدين^(٤).
المقام الثاني : مناقشة نسبة قولهم إلى الجمهور.

تقدّم أن التفريق بين الإسلام والإيمان هو قول أكثر العلماء، وعليه عامة أهل السنة^(٥)، وهنا يذكر القائلون بعدم التفارق أنه قول الجمهور، وقد انتقد الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) رحمة الله هذه النسبة، وقال : " فحكاية ابن نصر ، وابن عبد البر عن الأكثرين التسوية بينهما - يعني الإسلام والإيمان - غير جيد .
بل قد قيل : إن السلف لم يرو عنهم غير التفارق ، والله أعلم"^(٦).

(١) انظر : تعظيم قدر الصلاة ٢/٦٢٤ ، ٦٣٧ ، والإيمان ٢٤٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٥ - ٤٠٦ (الفتاوى ٢٥٧/٧ - ٢٥٨ ، ٤١٤ ، ٤٢٤ - ٤٢٥)، وراجع : شرح الأصول الخمسة ٦٦٦ ، ومتشابه القرآن ٣١٧ ، ٦٨٢.

(٢) انظر : تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٧٦ ، وسألي مزيد بيان لمنهيم في ذلك عند شرح الحجة الرابعة.

(٣) انظر : شرح الطحاوية ٢/٤٨٨ - ٤٨٩.

(٤) انظر : تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٣٣ ، وفتح الباري ، لابن رجب ١/٩١ ، وجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٥/٦٦٥ - ٦٦٦ ، وسيأتي في أثناء هذا الفصل تقريرهم لذلك.

(٥) راجع ما تقدم في التمهيد.

(٦) فتح الباري ، لابن رجب ١/١٢٠ ، وغلوه في ١/١٨٩.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن مراد القائلين بأن معنى الإسلام هو معنى الإيمان على مجئهما حال الأفراد، لا الاقتران^(١).

وهو توجيه قد يحمل عليه كلام بعض العلماء^(٢)، لكنه ليس داخلاً في محل النزاع، وقد حرق شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) رحمة الله أنه لا نزاع بينهم في أن المسلم المدوح هو المؤمن المدوح، وأن المذموم ناقص الإسلام والإيمان.

وأن كل مسلم فلابد أن يكون معه إيمان، وأن المؤمن المستحق لوعده الله هو المسلم المستحق لوعده الله وأن كل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم^(٣).

وأن المؤمن الذي وعد بالجنة لابد أن يكون مسلماً، والمسلم الذي وعد بالجنة لابد أن يكون مؤمناً، وكل من يدخل الجنة بلا عذاب فهو مؤمن مسلم.

وأن الإيمان مستلزم للإسلام، وأن الإسلام داخل في الإيمان وبعض منه.

فهذا كله متفق عليه^(٤)، ثم حصل بينهم نزاع في أن من أطلق عليه الإسلام أطلق

(١) انظر: فتح الباري، لابن حجر ١٤١ / ١، ومعارج القبور ٢٨ / ٢ - ٢٩.

(٢) كالمحافظ ابن منده، فمع أن المشهور عنه أنه لا يفرق بين الإسلام والإيمان، إلا أن الناظر في تراجمه في كتابه الإيمان قد يوجه موقفه على ذلك، فإنه عقد في كتابه الإيمان باباً ترجمه بقوله: "ذكر ما يدل على أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد، وأن الإسلام: إقرار باللسان والعمل بالأركان، وأن الإيمان: اعتقاد بالقلب"، واستدل على ذلك بحديث جبريل (الإيمان ١٢٢ / ١)، فهنا جعل الإسلام هو الظاهر، والإيمان هو الباطن، وهذا ما يقوله جماهير العلماء، ثم عقد ترجمة قال فيها: "ذكر الأخبار الدالة، والبيان الواضح من الكتاب أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد، وأن الإيمان الذي دعا الله العباد إليه، وافتراضه عليهم هو الإسلام الذي جعله الله ديناً إلح، ثم استدل على مذهبها بما سيأتي نقله عنه أثناء تقريررأي أصحاب هذا المذهب.

(٣) أي بهذا المعنى، وأما إن أريد بالمسلم العاصي، فليس كل مسلم مؤمن عند جمهور أهل السنة، كما سيأتي شرحه في الفصل الثالث إن شاء الله.

(٤) انظر: الإيمان ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢ (الفتاوي ٣٦٥ / ٧، ٣٦٦، ٣٦٨).

عليه الإيمان، لكنه نزاع لفظي^(١).

وحصل نزاع في أن نفس الإسلام هو نفس الإيمان، وأن مسماهما واحد، فهذا الذي ينazuء فيه هؤلاء، وهو الذي لا يعرف عن السلف^(٢).

ومنشأ الغلط في نسبة ذلك إلى الجمهور هو أنه لما كان الجمهور الأعظم يقولون إن الإسلام هو الدين كله، وأن الأفعال المأمور بها هي من الإسلام كما هي من الإيمان ظن من رأى ذلك أنهم يجعلونها شيئاً واحداً، وليس كذلك، فإن كون الإسلام داخلاً في الإيمان لا يلزم منه أن يكون إيمان، وإن قيل إنهم متألزمان، فالمتألزمان لا يجب أن يكون مسمى هذا هو مسمى هذا.

ومن قال بذلك لم ينقل عن أحد من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، ولا أئمة الإسلام المشهورين أنه قال مسمى الإسلام هو مسمى الإيمان^(٣).

وإنما قالوا إن مسمى الإسلام والإيمان يكون واحداً في الأحكام الظاهرة فقط، والمراد بالإيمان حينئذ الإيمان الذي علقت به أحكام الدنيا، وهو الإيمان الظاهر، وهو الإسلام، كما في قوله تعالى «فتَخْرِيرُ رَقْبَةٍ مُؤْمِنَةٍ»^(٤)، وقوله ﷺ في الجارية: (أعتقها، فإنها مؤمنة)^(٥).

المقام الثالث: في عرض حجتهم، والجواب عنها.

الحججة الأولى: الاستدلال بالنصوص التي فيها أن الإسلام هو الدين، وأن الله تعالى رضيه لنا ديناً، وأنه تعالى لا يقبل ديناً غيره، وأمثال ذلك.

(١) انظر: الإيمان ٣٤٩ (الفتاوى ٣٦٥/٧)، وهو متعلق بمرتكب الكبيرة، وهل يسمى مؤمناً على الإطلاق كما يسمى مسلماً أو لا؟ وستأتي الإشارة إليه إن شاء الله تعالى في البحث الثاني من هذا الفصل.

(٢) انظر: الإيمان ٣٤٩ (الفتاوى ٣٦٥/٧).

(٣) انظر: الإيمان ٣٤٩، ٣٥٠ (الفتاوى ٣٦٥/٧، ٣٦٦).

(٤) سورة النساء، الآية ٩٢.

(٥) انظر: الإيمان ٣٩٨ (الفتاوى ٤١٦/٧)، وحديث الجارية رواه مسلم ٢١٥ رقم ٥٣٧.

لما كان أصحاب هذا القول يرون أن الإسلام والإيمان اسمان لسمى واحد، وأن الدين مرادف لهما^(١)، فإنهم احتجوا بمجموعة من الآيات والأحاديث في هذا المعنى، منها:

قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْسُلْمُ﴾^(٢)، وقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَنَعَّمْ بِغَيْرِ الْإِسْلَمِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾^(٣)، وقوله تعالى ﴿الَّيْوَمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمْ أَلْإِسْلَمَ دِينًا﴾^(٤)، وقوله تعالى ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا أَللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ حَنَّفَاءَ وَيُقْبِلُونَ الْمُسْلِمَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيمَةِ﴾^(٥).

وما استدلوا به حديث جبريل الذي رواه عمر قال: بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ، فأنسد ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحجج البيت إن استطعت إليه سبيلا)، قال: صدقت، فعجبنا له يسأله ويصدقه، قال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال: (أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره)، قال: صدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان؟ قال: (أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك)، قال: فأخبرني عن الساعة؟ قال: (ما المسؤول عنها بأعلم من السائل)، قال: فأخبرني

(١) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١/٩١.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٤) سورة المائدة، الآية ٣.

(٥) سورة البينة، الآية ٥.

عن أمارتها؟ قال: (أن تلد الأمة ريتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان)، ثم انطلق، ثم قال النبي ﷺ: (إنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم) ^(١).

ومن أدلةهم حديث وفد عبد القيس الذي رواه ابن عباس رضي الله عنه قال: إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ قال: (من القوم، أو من الوفد؟) قالوا: ربيعة قال: (مرحبا بالقوم غير خزايا، ولا ندامى)، ثم ذكر فيه أنه ﷺ أمرهم بأربع: (أمرهم بالإيمان وحده، قال: أتدرون ما الإيمان باليه وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكوة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغن المخمس) ^(٢).

وفي وجه الاحتجاج بهذه النصوص على هذا القول برأي البخاري (ت ٢٥٦ هـ) رحمه الله في صحيحه قال: "باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، وبيان النبي ﷺ له، ثم قال: (جاء جبريل عليه السلام يعلمكم دينكم)، فجعل ذلك كله دينا، وما بين لوفد عبد القيس من الإيمان، وقوله تعالى «وَمَنْ يَتَبَّعْ غَيْرَ الْإِسْلَمِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» ^(٣)، ثم ساق حديث جبريل بتمامه، ثم علق عليه بقوله: "فجعل ذلك كله من الإيمان" ^(٤).

قال الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ) شارحا: "توبيب البخاري هاهنا، واستدلله، وتقريره يدل على أنه يرى أن مسمى الإيمان والإسلام واحد، فإنه قرر أن النبي ﷺ

(١) تقدم تخرجه.

(٢) رواه البخاري في صحيحه (مع الفتح) كتاب الإيمان، باب أداء الحمس من الإيمان ١٥٧/١ رقم ٥٣، ومسلم ١/٢٥٦ رقم ٢٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٤) صحيح البخاري، مع فتح الباري، لابن رجب ١٨٩، ومع فتح الباري، لابن حجر ١٤٠.

أجاب جبريل عن سؤاله عن الإسلام والإيمان والإحسان وعلم الساعة، ثم قال: (هذا جبريل جاء يعلمكم دينكم)، فجعله كله دينا.

والدين هو الإسلام، لقوله تعالى: «وَمَنْ يَتَنَعَّثْ غَيْرُ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ»^(١)، وكذلك قوله «إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا إِسْلَامُهُ»^(٢).

وأكده ذلك بأن في حديث وفد عبد القيس أنهما سألا النبي ﷺ عن الإيمان، فأجابهما بما أجاب به جبريل عن سؤاله عن الإسلام، فدل على أن الإسلام والإيمان شيء واحد^(٣).

وقال ابن رجب (ت ٧٩٥هـ): "فمراده - يعني البخاري - بهذا الكلام: أن النبي ﷺ سمي جميع ما ذكره في هذا السؤال دينا، والدين هو الإسلام كما أخبر الله بذلك.

وقد أجاب وفد عبد القيس عن سؤالهم عن الإيمان بما أجاب به جبريل عن سؤاله عن الإسلام، فدل على أن الإيمان هو الإسلام، وأنه يدخل في مسماه ما يدخل في مسمى الإسلام"^(٤).

وهذا الذي فهمه البخاري (ت ٢٥٦هـ) رحمه الله من النصوص قرر مثله المروزي (ت ٣٩٤هـ) رحمه الله، إذ عنده أن الإيمان الذي دعا الله العباد إليه، وافتراضه عليهم، هو الإسلام الذي جعله دينا، وارتضاه لعباده، ودعاهم إليه، وأن الله تعالى مدح الإسلام بما مدح به الإيمان، وجعله اسم ثناء وتزكية^(٥).

(١) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٣) فتح الباري ١/١٨٩.

(٤) فتح الباري، له ١٩١، وانظر: فتح الباري، لابن حجر ١/١٤٠.

(٥) انظر: تعظيم قدر الصلاة ١/٥٢٩ - ٥٣٠.

وبمثل قول المروزي (ت ٣٩٤هـ) قال الحافظ ابن منده (ت ٣٩٥هـ) رحمه الله، فقد قال : ”ذكر الأخبار الدالة، والبيان الواضح من الكتاب أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد، وأن الإيمان الذي دعا الله العباد إليه، وافتراضه عليهم هو الإسلام الذي جعله الله دينا، وارتضاه لعباده، ودعاهم إليه، وهو ضد الكفر الذي سخطه ولم يرضه عباده“، ثم ساق بعض الآيات المتقدمة، ثم قال :

”فمدح الله الإسلام بمثل ما مدح به الإيمان، وجعله اسم ثناء وتزكية، وأخبر أن من أسلم، فهو على نور من ربه، وأخبر أنه دينه الذي ارتضاه“.

ثم قال : ”فدل على أن من آمن فهو مسلم، وأن من استحق أحد الاسمين استحق الآخر إذا عمل بالطاعات التي آمن بها“^(١).

وقال أصحاب هذا القول^(٢) : لو أن الإيمان غير الإسلام، لكان من دان الله بالإيمان غير مقبول منه، كما في قوله تعالى : «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ»^(٣). وقالوا على قوله تعالى «وَمَا أَمْرَوْا إِلَّا لِيَعْبُدُوا أَللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ حُنْفَاءٌ وَقَيْمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكُوَةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيْمَةِ»^(٤) ، إن الله تعالى ذكر في هذه الآية مجموع هذه الثلاثة، وقال «وَذَلِكَ دِينُ الْقَيْمَةِ»، أي وذلك المذكور دين القيمة؛ لأن الدين هو الإسلام، والإسلام هو الإيمان^(٥) ، لقوله تعالى «إِنَّ الَّذِينَ عَنَّ اللَّهِ الْأَشَدُ»^(٦).

(١) الإيمان، لابن منده ١/٣٢١ - ٣٢٢، وكأنه بنقل حرفيًا عن المروزي.

(٢) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٦٩٥/٢، واعتقاد أهل السنة ٤٦، وشرح الطحاوية ٤٩١/٢ - ٤٩٢، وجموعه الرسائل والمسائل التجديدة ٦٦٥/٥.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٤) سورة البينة، الآية ٥.

(٥) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٥٣٣/٢، وجموعه الرسائل والمسائل التجديدة ٦٦٥/٥ - ٦٦٦، وفتح الباري، لابن رجب ٩١/١.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٩.

هذا هو ما فهمه هؤلاء الأعلام من هذه النصوص ، فاقضى الأمر ببيان المعنى الصحيح لهذه النصوص ، وبه ينتقض كل ما تقرر خلافا له.

فإن هذه النصوص المحتاج بها كما يقرر شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) رحمه الله إينا " تدل على وجوب الإسلام ، وأنه دين الله ، وأن الله يحبه ويرضاه ، وأنه ليس له دين غيره ، وهذا كله حق ، لكن ليس في هذا ما يدل على أنه هو الإيمان ، بل ولا^(١) يدل على أنه بمجرد الإسلام يكون الرجل من أهل الجنة ، ..، فإن الله وعد المؤمنين بالجنة في غير آية ، ولم يذكر هذا الوعد باسم الإسلام ، وحيثند مدحه ، وإيجابه ، ومحبة الله له تدل على دخوله في الإيمان ، وأنه بعض منه ، وهذا متفق عليه بين أهل السنة"^(٢).

ويقول الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) رحمه الله تعالى : " قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأَلِسْلَمُ﴾^(٣) إخبار منه تعالى بأنه لا دين عنده يقبله من أحد سوى الإسلام ، وهو اتباع الرسل فيما بعثهم الله به في كل حين حتى ختموا بمحمد ﷺ الذي سد جميع الطرق إليه إلا من جهة محمد ﷺ ، فمن لقي الله بعد بعثة محمد ﷺ بدين على غير شريعته فليس بمتقبل ، كما قال تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْأَلِسْلَمِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾^{(٤)(٥)}.

وأما ﴿الَّذِينَ﴾ في الآية فمعناه كما ذكر الحافظ ابن جرير (ت ٣١٠هـ) : الطاعة ، والذلة ، وكذلك الإسلام هو : الانقياد بالتذلل والخشوع .

قال ابن جرير رحمه الله : " فتاویل قوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأَلِسْلَمُ﴾ أن الطاعة التي هي الطاعة عنده هي الطاعة له ، وإقرار الألسن والقلوب له بالعبودية والذلة ،

(١) [ولا] ساقطة من طبعة المكتب الإسلامي ، ومستدركة من طبعة الفتاوى ٧/٣٦٨.

(٢) الإيمان ٣٥١ - ٣٥٢ (الفتاوى ٣٦٨/٧) ، ومثله في : شرح الطحاوية ٤٨٩/٢ - ٤٩٠.

(٣) سورة آل عمران ، الآية ١٩.

(٤) سورة آل عمران ، الآية ٨٥.

(٥) تفسير القرآن العظيم ١/٣٧٩ - ٣٨٠.

وانقيادهما له بالطاعة فيما أمر ونهى، وتذلللهما له بذلك من غير استكبار عليه، ولا انحراف عنه دون إشراك غيره من خلقه معه في العبودية والألوهية^(١).

وما تقدم يتبيّن أن النصوص التي استدلوا بها ليس فيها أي دلالة على أن الإسلام والإيمان معناهما واحد، بل الذي فيها أن الإسلام هو دين الله الذي يحبه ويرضاه، ولا يقبل من أحد دينا سواه، وهذا لا يلزم منه أنه بمعنى الإيمان، والله أعلم.

الحجّة الثانية: النصوص التي فسرت الإسلام بما فسرت به الإيمان.

جاء في بعض النصوص تفسير الإسلام بالإيمان، وتفسير الإيمان بالإسلام، ومن تلك النصوص حديث جبريل وحديث وفد عبد القيس^(٢)، ففي حديث جبريل فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، وبهذا فسر الإيمان في حديث وفد عبد القيس كذلك جاء في حديث أبي هريرة (الإيمان بضع وستون شعبة أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله)^(٣)، وهذه الشعبة عدت من الإيمان في حديث جبريل.

فهم أصحاب هذه المقالة من هذا كله وما شابهه أن الإسلام والإيمان سواء.

يقول المروزي (ت ٢٩٤هـ) رحمه الله: "والأخبار التي ذكرناها عن رسول الله ﷺ دالة على أن الإيمان والإسلام لا يفترقان؛ لأنّه دل على الإيمان بما دل على الإسلام. قال في حديث عمر لجبريل لما سأله عن الإسلام: (الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله)، وما ذكر مع الشهادتين من الفرائض.

وقال ابن عمر وجرير بن عبد الله عن النبي ﷺ: (بني الإسلام على خمس)^(٤)، ثم

(١) جامع البيان ٢٤٨/٣ - ٢٤٩.

(٢) قد تقدم ذكرهما.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان ١/٦٧ رقم ٩، ومسلم ١/٦٣ رقم ٣٥.

(٤) رواه البخاري: كتاب الإيمان بباب قول النبي ﷺ (بني الإسلام على خمس) ١/٦٤ رقم ٨، ومسلم ١/٢٤٧ رقم ١٩.

قال في حديث ابن عباس لوفد عبد القيس : (أتدرؤن ما الإيمان) ، فذكر الحديث^(١).

وقال في حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : (الإيمان بضع وسبعون)^(٢) ، فسمى الإسلام بما سمي به الإيمان ، وسمى الإيمان بما سمي به الإسلام^(٣) ثم استمر رحمة الله في تقرير هذا المعنى.

وقال : " فقد وصف رسول الله ﷺ الإسلام بما وصف به الإيمان ، ووصف الإيمان بما وصف به الإسلام"^(٤).

هذا ما قرره رحمة الله ، وفي كلامه جمل تحتاج إلى مناقشة ، وقد تصدى لذلك الخبر ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) رحمة الله عليه ، وهنا سياق ما يتعلق منها بموضوعنا :

قول المروزي (ت ٣٩٤هـ) رحمة الله : " إن الإيمان والإسلام لا يفترقان"^(٥).

تعقبه شيخ الإسلام ، فقال : " إن أراد أن الله أوجبهما جمِيعاً ، ونهى عن التفريق بينهما ، فهذا حق.

وإن أراد أن الله جعل مسمى هذا مسمى هذا ، فنصوص الكتاب والسنة تخالف ذلك ، وما ذكر قط نصاً واحداً يدل على اتفاق المسميين"^(٦).

وأما قول المروزي : " إن الله سمي الإيمان بما سمي به الإسلام ، وسمى الإسلام بما سمي به الإيمان"^(٧).

(١) تقدم تخرجه.

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) تعظيم قدر الصلاة - ٧١٤ / ٢ - ٧١٥ ، وانظر مثل هذا الفهم لهذه النصوص في تراجم ابن حبان في صحيحه (الإحسان) ١ / ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ .

(٤) تعظيم قدر الصلاة ١ / ٤١٨.

(٥) كرر المروزي رحمة الله هذه الجملة مرتين في كتابه. انظر : تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٥٢٤ .

(٦) الإيمان ٣٩٤ (الفتاوى ٧ / ٤١٢).

(٧) كررها أيضاً الشيخ مرتين في كتابه. انظر : تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٥٣٣ ، ٥٣٤ - ٧١٤ ، ٧١٥ ، ونقله عنه شيخ الإسلام في الإيمان ٣٦٠ ، وأشار إليه ٣٩١ - ٣٩٢ (الفتاوى ٧ / ٣٧٦ ، ٤٠٩).

فرد شيخ الإسلام بقوله: "ليس كذلك، فإن الله إنما قال ﴿إِنَّ الَّذِينَ عَنْ أَنَّهُ
الْإِسْلَمُ﴾^(١)، ولم يقل قط: إن الدين عند الله الإيمان، ولكن هذا الدين من الإيمان،
وليس إذا كان منه يكون هو إيمان، فإن الإيمان أصله معرفة القلب وتصديقه و قوله،
والعمل تابع لهذا العلم والتصديق، ملازم له، ولا يكون العبد مؤمنا إلا بهما.
وأما الإسلام، فهو عمل حاضر مع قول، والعلم والتصديق ليس جزءاً مسماه،
لكن يلزم جنس التصديق، فلا يكون عمل إلا بعلم، لكن لا يستلزم الإيمان الفصل
الذي بينه الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ
يَرْتَابُوا وَجَهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفَسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّابِرُونَ﴾^(٢)، وقوله ﴿إِنَّمَا
الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلَيَّتْ عَلَيْهِمْ ءاِيَاتُنَا زَادَهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ
يَتَوَكَّلُونَ﴾^(٣)، وسائل النصوص التي تنفي الإيمان عنمن لم يتصف بما ذكره.
فإن كثيراً من المسلمين مسلم باطننا وظاهراً، ومعه تصديق محمل، ولم يتصف بهذا
الإيمان.

والله تعالى قال ﴿وَمَنْ يَتَبَعِ غَيْرَ إِلَسْلَمَ دِيَنًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾^(٤)، وقال ﴿وَرَضِيتُ لَكُمْ
إِلَسْلَمَ دِيَنًا﴾^(٥)، ولم يقل: ومن يتبع غير الإسلام علماً ومعرفة وتصديقاً وإيماناً، ولا
قال: رضيت لكم الإسلام تصديقاً وعلماً.
فإن الإسلام من جنس الدين والعمل والطاعة والانقياد والخضوع، فمن ابتغى غير
الإسلام ديناً فلن يقبل منه.

(١) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٢) سورة الحجرات، الآية ١٥.

(٣) سورة الأنفال، الآية ٢.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٥) سورة المائدة، الآية ٣.

والإيمان طمأنينة ويقين، أصله علم وتصديق ومعرفة، والدين تابع له، يقال:
آمنت بالله، وأسلمت الله.

قال موسى ﷺ يَقُولُ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانَكُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكِّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ^(١)، فلو كان مسامها واحداً كان هذا تكريراً، وكذلك قوله ﷺ إِنَّ الْمُتَّسِلِّمَاتِ وَالْمُتَّسِلِّمِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُؤْمِنَتِ ^(٢)، كما قال: الصادقين والصابرين والخاشعين، المؤمن متصرف بهذا كله، لكن هذه الأسماء لا تتطابق بالإيمان في العموم والخصوص.
وكان النبي ﷺ يقول: (اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت)، كما ثبت في الصحيحين أنه كان يقول ذلك إذا قام من الليل ^(٣).

وثبت في صحيح مسلم وغيره أنه كان يقول في سجوده: (اللهم لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت)، وفي الرکوع يقول: (لك رکعت، ولك أسلمت، وبك آمنت) ^(٤).

ولما بين النبي ﷺ خاصة كل منهما قال: (المسلم من سلم المسلمين من لسانه يده، والمؤمن من آمنه الناس على دمائهم وأموالهم) ^(٥)، ومعلوم أن السلامة من ظلم الإنسان غير كونه مأموناً على الدم والمال، فإن هذا أعلى، والمأمون يسلم الناس من ظلمه،

(١) سورة يونس، الآية ٨٤.

(٢) سورة الأحزاب، الآية ٣٥.

(٣) رواه البخاري: كتاب التهجد، باب التهجد بالليل وقول الله عز وجل «وَمِنَ الْأَلَيْلِ فَتَهَجَّدُ بِهِ نَافِلَةُ لَكُمْ» رقم ٦٠١٧، ومسلم ٥٣ رقم ١١٢٠.

(٤) مسلم ٦٨٥ - ٨٦ رقم ٧٧١.

(٥) رواه البخاري: كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمين من لسانه ويده رقم ٦٩١، ومسلم ٤١ رقم ١٤٢.

وليس من سلموا من ظلمه يكون مأمورنا عندهم^(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "وأما قول من سوى بين الإسلام والإيمان، وقال: إن الله سمي بالإيمان بما سمي به الإسلام، وسمى الإسلام بما سمي به الإيمان، فليس كذلك.

فإن الله ورسوله قد فسر الإيمان بأنه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وبين أيضاً أن العمل بما أمر به يدخل في الإيمان، ولم يسم الله الإيمان بملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت إسلاماً، بل إنما سمي الإسلام: الاستسلام له بقلبه وقصده وإخلاص الدين والعمل بما أمر به، كالصلوة والزكاة خالصاً لوجهه، فهذا هو الذي سماه الله إسلاماً، وجعله ديناً، وقال ﴿وَمَنْ يَتَبَّعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾^(٢)، ولم يدخل فيما خص به الإيمان، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، بل ولا أعمال القلوب، مثل حب الله ورسوله ونحو ذلك، فإن هذه جعلها من الإيمان، والمسلم المؤمن يتصرف بها، وليس إذا اتصف بها المسلم المؤمن يلزم أن تكون من الإسلام، بل هي من الإيمان، والإسلام فرض، والإيمان فرض، والإسلام داخل فيه، فمن أتى بالإيمان الذي أمر به، فلابد أن يكون قد أتى بالإسلام المتناول لجميع الأعمال الواجبة، ومن أتى بما سمي إسلاماً لم يلزم أن يكون قد أتى بالإيمان إلا بدليل منفصل، كما علم أن من أثني الله عليه بالإسلام من الأنبياء وأتباعهم إلى الحواريين كلهم كانوا مؤمنين، كما كانوا مسلمين، كما قال الحواريون ﴿إِمَّا بِاللَّهِ وَآشَهَدُ بِأَنَا مُسْلِمُونَ﴾^(٣)، وقال ﴿وَإِذَا أُوحِيتُ إِلَى الْحَوَارِيْنَ أَنْ آمِنُوا بِيْ. وَبِرَسُولِيْ قَالُوا إِمَّا وَآشَهَدُ بِأَنَا مُسْلِمُونَ﴾^(٤)،

(١) الإيمان - ٣٦٢ - ٣٦٠ (الفتاوى ٧/ ٣٧٧ - ٣٧٨).

(٢) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٥٢.

(٤) سورة المائدة، الآية ١١١.

ولهذا أمرنا الله بهذا وبهذا في خطاب واحد، كما قال ﴿قُولُوا إِنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ قُلْ سَعِيدُوا بِإِيمَانِكُمْ وَلَا سَخِيفُوا عَلَى إِيمَانِكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مُّوسَىٰ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ بِالنَّبِيِّينَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾ فَإِنَّمَا آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنُتُمْ بِهِ فَلَقَدْ آهَتَنَا وَلَنْ تَوَلَّنَا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(١).

وقال في الآية الأخرى ﴿وَمَنْ يَتَنَعَّمْ غَيْرُ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾^(٢)، وهذا يقتضي أن كل من دان بغير دين الإسلام فعمله مردود، وهو خاسر في الآخرة، فيقتضي وجوب دين الإسلام، وبطلان ما سواه، لا يقتضي أن مسمى الدين هو مسمى الإيمان، بل أمرنا أن نقول ﴿إِنَّا بِاللَّهِ﴾^(٣)، وأمرنا أن نقول ﴿وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٤)، فأمرنا باثنين، فكيف نجعلهما واحدا؟^(٥).

الحججة الثالثة: النصوص التي فيها إثبات الإسلام ونفي الإيمان.

ما ورد في هذا المعنى قوله تعالى ﴿قَالَتِ الْأَغْرَبُ إِنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَشْلَمْنَا وَلَمَّا يَذْخُلِ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٦)، وقوله تعالى، وقوله تعالى ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْسِرِيْمِ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٧).

وفي حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطى رجالاً ولم يعط رجالاً منهم شيئاً، فقلت: يا رسول الله: أعطيت فلاناً وفلاناً ولم تعط فلاناً وهو

(١) سورة البقرة، الآية ١٣٦ - ١٣٧.

(٢) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٣٦ ، وسورة آل عمران، الآية ٨٤.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٣٦ ، وسورة آل عمران، الآية ٨٤.

(٥) الإبیان ٣٩٣ - ٣٩٤ (الفتاوى ٤٠٩٧ - ٤١١).

(٦) سورة الحجرات، الآية ١٥.

(٧) سورة الذاريات، الآية ٣٥ - ٣٦.

مؤمن؟ فقال رسول الله ﷺ: (أو مسلم)؟ أعادها ثلثاً، والنبي ﷺ يقول (أو مسلم)، ثم قال: (إنِّي لَأُعْطِي رجلاً، وأمْنِعُ آخرينَ هُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُمْ؛ مُخَافَةً أَنْ يَكْبُوا عَلَى وجوهِهِمْ فِي النَّارِ) ^(١).

وعن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال: (أسلم الناس، وأمن عمرو بن العاص) ^(٢). وهذه النصوص مع أن ظاهرها حجة للمفرقين بين الإسلام والإيمان ^(٣)، إلا أن أصحاب هذا المذهب جعلوها حجة لهم، وقالوا: إن الإسلام المقبول هو الإيمان، وكل مؤمن مسلم، وكل مسلم مؤمن، إذا كان مسلماً في الباطن، والذين نفي عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، إنما أسلمو ظاهراً لا باطنًا، فهم لم يكونوا مسلمين في الباطن، ولا مؤمنين ^(٤).

وقالوا إن التسمي بالإسلام يأتي على وجهين ^(٥):
أحدهما: إسلام خضوع واستسلام، تدينا وإخلاصاً لله.

(١) رواه البخاري: كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل ٩٩/١ - ١٠٠ رقم ٢٧، ومسلم ٢٢٨/٢ - ٢٣٧ رقم ١٥٠.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند ٢٨/٦٢٩ رقم ٧١٤١٣، والترمذني في الجامع: ٣٧٠/٩ رقم ٣٨٤٣، والمرزوقي في تعظيم قدر الصلاة ٢/٥١٠ - ٥١١ رقم ٥٦٥.

(٣) وهذا مما يعلمه أصحاب هذا المذهب. انظر: تعظيم قدر الصلاة ٢/٥١٠.

(٤) انظر في تقرير هذا الفهم لهذه النصوص، ومن قال به: الإيمان الأوسط ٤٧٥/٧ - ٤٧٥/٨ ط ابن الجوزي)، وفتح الباري، لابن رجب ١١٦/١، ومن اختار هذا القول من المفسرين: البغوي في معالم التزيل ٤/٣٣٣، وابن وهب في الواضح في تفسير القرآن الكريم ٢/٢١٢، وابن أبي زمین في تفسير القرآن العزيز ٢/٧٦، وابن الجوزي في زاد المسير ٧/٤٧٦، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١٦/٢٢٧، والألوسي في روح البيان ٢/٤٤٤، وينبه على أنه لا تلازم بين القول بأن إسلام هؤلاء إسلام نفاق، والقول بأن الإيمان والإيمان سواء، فقد تفسر الآية بذلك، مع أن المفسر لا يقول بالتسوية بين الإسلام والإيمان، انظر: أضواء البيان ٧/٢٧٨ - ٢٧٩.

(٥) انظر: صحيح البخاري، مع الفتح، لابن رجب ١/١١٦، وتعظيم قدر الصلاة ٢/٥٥٣ - ٥٥٤.

والثاني: إسلام خضوع واستسلام، خوفاً وتقية.
 فالإسلام المثبت في هذه النصوص هو الثاني، وهو الاستسلام خوف القتل والسببي، فهو من جنس إسلام المنافقين، لا يثابون عليه^(١).
 وقد فسروا قوله تعالى «قُولُوا أَسْلَمْنَا»^(٢) بأن معناه: إنقدنا بظواهرنا، واستسلمنا بالألسنة والجوارح، فهم منافقون على الحقيقة؛ لأنهم مسلمون في الظاهر، كفار في الباطن، ولم يدخل إلى قلوبهم شيء من الإيمان^(٣).
 قال البخاري (ت ٢٥٦ هـ) في صحيحه: "باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل، لقوله تعالى «قَالَتِ الْأَعْرَابُ إِذَا مَّا قُلَّ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَيْكُنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا». فإذا كان على الحقيقة، فهو على قوله جل ذكره «إِنَّ الَّذِينَ عَنْ دِينِ اللَّهِ أَلْغَيْنَا مِنْهُمْ»^(٤).
 قال ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ) شارحاً: "معنى هذا الكلام: أن الإسلام يطلق باعتبارين:
 أحدهما: باعتبار الإسلام الحقيقي، وهو دين الإسلام الذي قال الله فيه «إِنَّ الَّذِينَ عَنْ دِينِ اللَّهِ أَلْغَيْنَا مِنْهُمْ»^(٥)، وقال «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ أَلْهَامَنِيَّةِ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ»^(٦).

(١) انظر: الإيمان ٢٢٦ - ٢٢٧ (الفتاوى ٢٣٩/٧)، وفتح الباري، لابن رجب ١٢١/١.

(٢) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٣) انظر: الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٤٧٦/٧ (٣١٠ ط ابن الجوزي)، وشرح الطحاوية ٤٩٠/٢، وأضواء البيان ٦٣٧/٧.

(٤) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٥) صحيح البخاري مع فتح الباري لابن حجر ٩٩/١، ومع فتح الباري لابن رجب ١١٦/١.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٧) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

والثاني : باعتبار الاستسلام ظاهرا ، مع عدم إسلام الباطن إذا وقع خوفا ، كإسلام المنافقين.

واستدل بقوله تعالى : «**قَالَتِ الْأَغْرِبُ اءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ»^(١) ، وحمله على الاستسلام خوفا وتقية^(٢).**

ويقول المروزي (ت ٣٩٤هـ) رحمه الله على آيات الحجرات ، وحديث سعد :

«**قَالَتِ الْأَغْرِبُ اءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ»^(٣) ، يزيد : ولم يدخل الإيمان في قلوبكم ، نظير قوله «**وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ»^(٤) ، يزيد : لم يلحقوا بهم.****

وغير جائز أن يخبر الله عن من أتى بالإسلام الذي هو دين الله الذي لا يقبل دينا غيره ، ولا يقبل عملا إلا به ، أن الإيمان لم يدخل قلبه ، لأن من لم يدخل الإيمان في قلبه ، هو^(٥) كافر بالله ، فكيف يكون كافرا بالله ، مسلما لله ؟ هذا من الحال الذي لا يجوز أن يكون.

فثبت بما ذكرنا أن قوله «**أَسْلَمْنَا**» إنما هو استسلمنا للناس ، مخافة السبي والقتل

ثم ذكر بإسناده قول مجاهد (ت ١٠٠هـ) رحمه الله في الآية ، وهو : استسلمنا خوف

النبي والقتل ، ثم قال :

“إِذَا ثَبِّتَ بِالدَّلِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يَقُولُوا «**أَسْلَمْنَا**» يَرِيدُ الْإِسْلَامَ الَّذِي اصْطَفَاهُ وَارْتَضَاهُ الَّذِي هُوَ خَاضُوعٌ لِلَّهِ بِالطَّاعَةِ، تَصْدِيقًا بِهِ، وَإِخْلَاصًا لَهُ،

(١) سورة الحجرات ، الآية ١٥.

(٢) فتح الباري ١١٦/١ ، ويعنيه في : فتح الباري ، لابن حجر ١٠٠/١.

(٣) سورة الحجرات ، الآية ١٤.

(٤) سورة الجمعة ، الآية ٣.

(٥) في ط مكتبة الدار (٢/٥٥٤) ودار الكتب العلمية (١٨١) : [أهو] ، ولعل الصواب ما أثبت.

فكذلك قول النبي ﷺ لسعد: (أو مسلم)^(١) إنما أراد الإسلام الذي هو استسلام من خفافة النبي ﷺ وال المسلمين، وذلك إسلام المنافقين، وليس بإسلام المؤمنين^(٢). وفي قوله تعالى «يَمُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَى إِسْلَامَكُمْ بِلَّا اللَّهُ يَعْلَمُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»^(٣).

علق عليه المروزي بقوله: "فدل ذلك على أن الإسلام هو الإيمان"^(٤). وقال ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) رحمه الله: "وأما قوله جل وعز: «قَالَتِ الْأَغْرِبَةُ إِنَّمَا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا»^(٥)، فأسلمنا هنا بمعنى: استسلمنا خفافة السنan والقتل"^(٦).

وأما قوله تعالى: «فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا لِيَهَا غَيْرَ بَيْتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(٧)، فوجه احتجاجهم بها ذكره الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) رحمه الله في قوله: "فدل ذلك على أن المسلمين هم المؤمنون، إذ كان الله سبحانه قد وعد أن يخلص المؤمنين من قوم لوط، وأن يخرجهم من بين ظهراني من وجب عليه العذاب منهم، ثم أخبر أنه قد فعل ذلك بين وجوههم من المسلمين إنجازاً للموعود، فدل الإسلام على الإيمان، فثبت أن معناهما واحد، وأن المسلمين هم المؤمنون"^(٨).

(١) تقدم تخرجه.

(٢) تعظيم قدر الصلاة ٢٥٥٤ - ٥٥٥.

(٣) سورة الحجرات، الآية ١٧.

(٤) تعظيم قدر الصلاة ٢٥٣١ / ٢، وانظر: اعتقاد أهل السنة ٤٧.

(٥) سورة الحجرات، الآية ١٥.

(٦) التمهيد ١٥ / ٥٠.

(٧) سورة الذاريات، الآيات ٣٥ - ٣٦.

(٨) معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٦١ / ٥، وانظر في احتجاجهم بالآية: اعتقاد أهل السنة ٤٦، والتمهيد ١٥ / ٥٠ ، ٥٣ - ٥٤، وتفصيل القرآن العظيم ٢٤٩ / ٤، وشرح الطحاوية ٤٩٣ / ٢، والرسالة الواقية ١٨٠.

وحمل علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) رحمة الله حديث سعد على أنه من باب المزاح من النبي ﷺ، فإنه كان يمزح ولا يقول إلا حقاً، فأوهم سعداً أنه ليس مؤمناً، بل مسلم، وهو ما يعني واحد، كما يقول لرجل يمازحه وهو يدعى أنه أخ لرجل فيقول: إنما أنت ابن أبيه، أو ابن أمه، وما أشبه ذلك، مما يوهم الفرق، والمعنى واحد^(١).

وكما ترى أن عمدة هؤلاء هو حملهم الإسلام في هذه النصوص على إسلام النفاق، لا الطاعة، وهذا مما نازعهم فيه أكثر أهل الحديث^(٢)، والجمهور من السلف والخلف^(٣)، وكثير من أهل الحديث والسنة والحقائق^(٤)، وقالوا: إن هؤلاء الذين وصفوا بالإسلام دون الإيمان قد لا يكونون كفاراً في الباطن، بل معهم بعض الإسلام المقبول الذي يخرجهم من الكفر والنفاق، ويثابون عليه.

ويقولون: الإسلام أوسع من الإيمان، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً^{(٥)(٦)}.

فهذا الإسلام الذي نفي عن أهله دخول الإيمان في قلوبهم هو إسلام يثابون عليه، ويخرجهم من الكفر والنفاق^(٧)، وأهله "لم يكونوا منافقين، بل كانوا دخلوا في الإسلام، ولما يدخل الإيمان في قلوبهم، فيثبّتهم الله على الطاعة، ويعاقبهم على

(١) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١٢١/١، وعزاه إلى العلل، لابن المديني، وقد طالعت المطبوع من كتاب العلل، فلم أجده.

(٢) انظر: شرح حديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) ٢٦، وجامع المسائل ٥/٤٣.

(٣) انظر: الإيمان الأوسط ضمن الفتوى ٤٧٦/٧ (٣١٠ ط ابن الجوزي).

(٤) انظر: الإيمان ٢٢٥ (الفتاوى ٧/٢٣٨).

(٥) سيأتي بإذن الله تعالى تبيان مرادهم بذلك في الفصل الثالث.

(٦) الإيمان الأوسط ضمن الفتوى ٤٧٦/٧ (٣١٠ ط ابن الجوزي).

(٧) انظر: الإيمان ٢٢٥ (الفتاوى ٧/٢٣٨)، وهذا القول هو اختيار ابن جرير رحمة الله. راجع: جامع البيان . ١٦٤/٢٦

المعصية^(١).

فهم "ليسوا بكافار ولا منافقين، بل لم يبلغوا حقيقة الإيمان وكماله، فنفي عنهم كمال الإيمان الواجب، وإن كانوا يدخلون في الإيمان"^(٢).

"فهؤلاء مسلمون، وليسوا بمؤمنين؛ لأنهم ليسوا من باشر الإيمان قلبه، فذاق حلاوته وطعمه"^(٣).

وهذا القول هو الذي نصره جماعة من المحققين منهم شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)^(٤)، والإمام المحقق ابن القيم (ت ٧٥١هـ)^(٥)، والحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)^(٦)، والعلامة ابن أبي العز (ت ٧٩٢هـ)^(٧)، وأجابوا عن الاستدلال بآية الحجرات من وجوه عدة:

الوجه الأول: "أن القوم لم يقولوا **﴿أَسْلَمْنَا﴾**^(٨)، بل قالوا **﴿إِذْ أَمَّنَا﴾**^(٩)، والله أمرهم أن يقولوا **﴿أَسْلَمْنَا﴾**، ثم ذكر تسميتهم بالإسلام، فقال **﴿بَلْ أَللَّهُ يَعْلَمُ أَنْ هَذَا كُرْتَلْلَامِنْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾**^(١٠) في قولكم **﴿إِذْ أَمَّنَا﴾**، ولو كان الإسلام هو الإيمان لم يحتاج

(١) شرح حديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) ٢٦ ، وجامع المسائل ٥/٤٣٢.

(٢) الفتوى ٢٨/٤٤.

(٣) مدارج السالكين ٣/٩٦.

(٤) راجع : الإيمان ٢٢٩ - ٢٣٩ (الفتاوى ٧/٢٤٢ - ٢٥٣)، والإيمان الأوسط ٧/٤٧٧ - ٤٧٩ - ٣١٣ ط ابن الجوزي)، والفتوى ٢٨/٤٤.

(٥) راجع : بدائع الفوائد ٤/١٣٢٥ - ١٣٢٦ (١٧/٤ ط القدية)، ومدارج السالكين ٣/٩٥ - ٩٦.

(٦) راجع : تفسير القرآن العظيم ٤/٢٣٠ - ٢٣١.

(٧) راجع : شرح الطحاوية ٢/٤٩١.

(٨) سورة الحجرات ، الآية ١٤.

(٩) سورة الحجرات ، الآية ١٤.

(١٠) سورة الحجرات ، الآية ١٧.

أن يقول «إِنَّ كُثُرَ صَدِيقِينَ»، فإنهم صادقون في قولهم «أَسْلَمْنَا»، مع أنهم لم يقولوا، ولكن الله قال «يَمْنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَى إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمْنُ عَلَيْكُمْ»، أي: يمنون عليك ما فعلوه من الإسلام، فالله تعالى سمي فعلهم إسلاماً، وليس في ذلك ما يدل على أنهم سموه إسلاماً، وإنما قالوا «أَمَّنَا»، ثم أخبر أن المنة تقع بالهدایة إلى الإيمان، فاما الإسلام الذي لا إيمان معه، فكان الناس يفعلونه خوفاً من السيف، فلا منة بفعله، وإذا لم يمن الله عليهم بالإيمان كان ذلك بإسلام المنافقين، فلا يقبله الله منهم، فاما إذا كانوا صادقين في قولهم «أَمَّنَا»، فالله هو المانع عليهم بهذا الإيمان، وما يدخل فيه من الإسلام، وهو سبحانه نفى عنهم الإيمان أولاً، وهنا علق منه الله عليهم به على صدقهم، فدل على جواز صدقهم^(١).

الوجه الثاني: أن الله تعالى قال «وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلْتَكُمْ مِنْ أَغْمَلِكُمْ شَيْئًا»^(٢)، ومعنى «يَلْتَكُمْ» أي ينقصكم^(٣)، فالمراد أنهم إذا أطاعوا الله ورسوله مع هذا الإسلام آجرهم الله على هذه الطاعة، ولو كانوا منافقين لما نفعتهم طاعتهم حتى يؤمنوا، لأن المنافق عمله حابط في الآخرة، فلا تنفعه الطاعة^(٤).

الوجه الثالث: أنه تعالى وصفهم بخلاف صفات المنافقين، فإن المنافقين وصفهم بكفر في قلوبهم، وأنهم يبطئون خلاف ما يظهرون، وبالكذب، وغير ذلك، وهؤلاء لم يصفهم بشيء من ذلك^(٥).

(١) الإيمان ٣٥٩ - ٣٦٠ (الفتاوى ٣٧٦/٧).

(٢) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٣) انظر: جامع البيان ١٦٤/٢٦، وتفسير القرآن العظيم ٤/٢٣١.

(٤) انظر: الإيمان ٢٢٩ (الفتاوى ٢٤٢/٧)، والإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٧/٤٧٧ - ٣١٢ ط ابن الجوزي)، وبدائع الفوائد ٤/١٣٢٥ - ١٣٢٦ ، ومدارج السالكين ٣/٩٦، وشرح الطحاوية ٢/٤٩١.

(٥) انظر: الإيمان ٢٢٩ (الفتاوى ٢٤٢/٧).

بل إن السورة نفسها في النهي عن المعاصي، وأحكام بعض العصاة، ونحو ذلك، وليس فيها ذكر المنافقين^(١).

الوجه الرابع: أن الله تعالى قال «لَمْ تُؤْمِنُوا»^(٢)، وقال «أَنْ هَذِهِكُمُ الْمُنَافِقُونَ»^(٣)، ولا تنافي بين ذلك، فإن نفي الإيمان المطلق لا يستلزم أن يكونوا منافقين، فقد قال تعالى «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُوْرَ الَّذِيْنَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادُهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُوْنَ الَّذِيْنَ يُقْيِمُوْنَ الْأَصْلَوْةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُفْعِلُوْنَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُوْنَ حَقًّا»^(٤).

ومعلوم أنه ليس من لم يكن كذلك يكون منافقا، بل لا يكون قد أتى بالإيمان الواجب، فنفي عنه كمال الإيمان الواجب، وإن كان مسلما معه من الإيمان ما يشأ عليه، والله قد امتن عليهم بهدايتهم إلى الإسلام الذي هو متضمن لطلق الإيمان، وإن لم يبلغواحقيقة الإيمان وكماله^(٥).

الوجه الخامس: أن الله تعالى أثبت لهم إسلاما، ونهاهم أن ينوا به على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو لم يكن إسلاما صحيحا لكتابهم كما كذب المنافقون في قولهم «نَشَهِدُ إِنَّكَ لَرَسُوْلُ اللَّهِ»^(٦).

(١) انظر: شرح الطحاوية ٤٩١/٢.

(٢) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٣) سورة الحجرات، الآية ١٧.

(٤) سورة الأنفال، الآيات ٢ - ٤.

(٥) انظر: الإيمان، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، (الفتاوى ٧/٢٤٢ ، ٢٤٤) ، وب丹اع الفوائد ١٣٢٦/٤ ، والفتاوی ٤٤/٢٨ وتفسير القرآن العظيم ٢٣١/٤ ، وشرح الطحاوية ٤٩١/٢.

(٦) سورة المنافقون، الآية ١.

(٧) انظر: بداناع الفوائد ١٣٢٦/٤ ، وتفسير القرآن العظيم ٢٢٠/٤ ، وشرح الطحاوية ٤٩١/٢.

الوجه السادس: أن سياق الآية يدل على أن الله تعالى ذمهم؛ لكونهم منوا بإسلامهم بجهلهم وجفائهم، فأظهروا ما في أنفسهم مع علم الله به، ولو لم يكن في قلوبهم شيء من الدين لم يكونوا يعلمون الله بدينهم، فإن الإسلام ظاهر يعرفه كل أحد، وسياق الآية يدل على أن الذي أخبروا به الله هو ما ذكره الله عنهم من قولهم ﴿أَءَمَّنَا﴾، فإنهم أخبروا بما في قلوبهم^(١).

الوجه السابع: أن الحرف ﴿وَلَمَا﴾ ينفي به ما يقرب حصوله وبحصل غالباً^(٢)، وما يتطلب ويكون حصوله متربقاً^(٣)، ولما قرب وجوده وانتظر وجوده ولم يوجد بعد^(٤)، فهم لما قالوا ﴿أَءَمَّنَا﴾ قيل لهم لم تؤمنوا بعد، بل الإيمان مرجو متظر منهم^(٥).

الوجه الثامن: أن الله تعالى أمرهم أو أذن لهم أن يقولوا أسلمنا، والمنافق لا يقال له ذلك^(٦).

الوجه التاسع: أنه تعالى نفى دخول الإيمان في قلوبهم، ولم ينف دخول الإسلام في قلوبهم، ولو كانوا منافقين، لنفي عنهم الإسلام، كما نفي عنهم الإيمان^(٧). والخلاصة أن الإيمان المنفي في آية الحجرات هو الإيمان المطلق، لا مطلق الإيمان^(٨)، وأن الإسلام المثبت هو إسلام يثابون عليه، ولا يعني تفسير من فسر الآية من السلف

(١) انظر: الإيمان ٢٣٢ (الفتاوى ٢٤٥/٧)، وبدائع الفوائد ٤/١٣٢٥.

(٢) انظر: الإيمان ٢٣٢ (الفتاوى ٢٤٦/٧).

(٣) انظر: الإيمان ٢٣٨ (الفتاوى ٢٥٢/٧).

(٤) انظر: الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٧/٤٧٧ (٣١١ ط ابن الجوزي).

(٥) انظر: الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٧/٤٧٧ (٣١١ ط ابن الجوزي).

(٦) انظر: بدائع الفوائد ٤/١٣٢٦، وشرح الطحاوية ٢/٤٩١.

(٧) انظر: بدائع الفوائد ٤/١٣٢٥.

(٨) انظر: الإيمان ٢٣٠ (الفتاوى ٢٤٣/٧)، وبدائع الفوائد ٤/١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٥، والإيمان الأوسط ضمن الفتوى ٧/٤٧٨ (٣١٣ ط ابن الجوزي).

بأنهم أسلموا خوف القتل والسببي أنه يقول بالتسوية بين الإسلام والإيمان ، فإن هذا التفسير يمكن توجيهه بأنهم لا يعنون أنهم كانوا من المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار ، بل كان إسلامهم كإسلام غير المهاجرين والأنصار الذين أسلموا رغبة وريبة ، كالطلقاء من قريش بعد أن قهرهم النبي ﷺ ، وإسلام المؤلفة قلوبهم من هؤلاء ومن أهل نجد ، وليس كل من أسلم لرغبة أو ريبة كان من المنافقين الذين هم الدرك الأسفل من النار ، بل يدخلون في الإسلام والطاعة ، وليس في قلوبهم ، تكذيب ومعاداة للرسول ﷺ ، ولا استنارة قلوبهم بنور الإيمان ولا استبصروا فيه ، وهؤلاء قد يحسن إسلام أحدهم ، فيصير من المؤمنين كأكثر الطلقاء ، وقد يبقى من فساق الله ، ومنهم من يصير منافقاً مرتاتاً^(١).

وأما الاستدلال بقوله تعالى «فَأَخْرَجْنَا مِنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۖ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتَرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(٢) على التسوية بين الإسلام والإيمان ، فعنه جواباً :

الجواب الأول : أن الوصف بالإيمان يقع على أهل البيت الناجين ، وليس فيهم امرأة لوط ، والوصف بالإسلام يقع على أهل البيت المخرجين ، وفيهم امرأة لوط ؛ لأنها كانت مسلمة في الظاهر.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) : "الله تعالى أخبر أنه أخرج من كان فيها مؤمناً ، وأنه لم يجد غير بيت من المسلمين.

وذلك لأن امرأة لوط كانت في أهل البيت الموجودين ، ولم تكن من المخرجين الذين نجوا ، بل كانت من الغابرين الباقين في العذاب ، وكانت في الظاهر مع زوجها على دينه ، وفي الباطن مع قومها على دينهم خائنة لزوجها تدل قومها على أضيافه ، كما قال تعالى فيها « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا أَمْرَاتُ نُوحٍ وَأَمْرَاتُ لُوطٍ ۚ كَانَتَا نَحْنَ

(١) انظر : الإيمان - ٢٣٧ - ٢٣٨ (الفتاوى ٧/٢٥١ - ٢٥٢) ، والفتاوی ٤٦١/٢٨.

(٢) سورة النازيات ، الآيات ٣٥ - ٣٦.

عَنْدَنِي مِنْ عِبَادَنَا صَلَحُونِ فَخَاتَاهُمَا^(١) ، وكانت خياتهما له في الدين لا في الفراش، فإنه ما بعثت امرأة نبي قط...

والمقصود أن امرأة لوط لم تكن مؤمنة، ولم تكن من الناجين المخرجين، فلم تدخل في قوله تعالى «فَأَخْرَجَنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»، وكانت من أهل البيت المسلمين، ومن وجد فيه، ولهذا قال تعالى «فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتِ مَوْلَانَا الْمُسْتَبِينَ».

وبهذا تظهر حكمة القرآن حيث ذكر الإيمان لما أخبر بالإخراج، وذكر الإسلام لما أخبر في الوجود^(٢).

ويقول الإمام ابن القيم (ت ٧٥١هـ) رحمه الله: "فرق بين الإسلام والإيمان هنا لسر اقتضاه الكلام، فإن الإخراج هنا عبارة عن النجاة، فهو إخراج نجاة من العذاب، ولا ريب أن هذا مختص بالمؤمنين المتبعين للرسل ظاهراً وباطناً.

وقوله تعالى «فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتِ مَوْلَانَا الْمُسْتَبِينَ» لما كان الموجودون من المخرجين أوقع الإسلام عليهم؛ لأن امرأة لوط كانت من أهل هذا البيت، وهي مسلمة في الظاهر، فكانت في البيت الموجودين، لا في القوم الناجين، وقد أخبر سبحانه عن خيانة امرأة لوط، وخيانتها أنها كانت تدل قومها على أضيفائه وقلبهما معهم، وليس خيانة فاحشة، فكانت من أهل البيت المسلمين ظاهراً، وليس من المؤمنين الناجين^(٣).

الجواب الثاني: أن الله تعالى وصفهم بالإيمان والإسلام جميعاً؛ لأنه ما من مؤمن إلا وهو مسلم^(٤)، وهذا من المتفق عليه، وإنما النزاع في العكس^(٥)، وعليه فالآية

(١) سورة التحريم، الآية ١٠.

(٢) الإيمان الأوسط، ضمن الفتاوى ٤٧٢/٧ (٤٧٢ - ٣٠٤ - ٣٠٥ ط ابن الجوزي).

(٣) الرسالة التبوكية، ضمن مجموع الرسائل ٨٢ - ٨٣.

(٤) انظر: معالم التنزيل (تفسير البغوي) ٤/٢٣٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٧/٣٣.

(٥) تقدم تقرير ذلك أول الفصل.

وتصف هؤلاء بالأول، وهذا مسلم به، ولا يلزم منه وصفهم بعكسه. يقول الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) رحمه الله بعد ذكره استدلال غير المفرقين بالأية قال: "وهذا استدلال ضعيف؛ لأن هؤلاء كانوا قوماً مؤمنين، وعندنا أن كل مؤمن مسلم، ولا ينعكس، فاتفاق الأسماء هنا لخصوصية الحال، ولا يلزم ذلك في كل حال"^(١).

ويقول ابن أبي العز (ت ٧٩٢هـ) رحمه الله بقوله: "لا حجة فيه، لأن البيت المخرج كانوا موصوفين بالإسلام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما تردادهما"^(٢). وأما القول بأن نهي النبي ﷺ لسعد رضي الله عنه عن الشهادة للرجل بالإيمان أنه من باب المزاح، فهذا كما يقول الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) رحمه الله: "تعسف شديد، والظاهر والله أعلم أن النبي ﷺ زجر سعداً عن الشهادة بالإيمان؛ لأن الإيمان باطن في القلب، لا اطلاع للعبد عليه، فالشهادة به شهادة على ظن، فلا ينبغي بذلك، كما قال: (إن كنت مادحاً لا محالة، فقل: أحسب فلاناً كذلك، ولا أزكي على الله أحداً)"^(٣)، وأمره أن يشهد بالإسلام؛ لأنه أمر مطلع عليه، كما في المسند عن أنس مرفوعاً: (الإسلام علانية، والإيمان في القلب)^{(٤)(٥)}.

الحججة الرابعة: النصوص التي فيها دخول الفساق في الخطاب بالإيمان.

قالوا أصحاب هذا المذهب: "الإسلام هو الإيمان، وكل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم، ومن جعل الفساق غير مؤمنين لزم أن لا يجعلهم داخلين في **﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا**

(١) تفسير القرآن العظيم ٤/٢٤٩.

(٢) شرح الطحاوية ٢/٤٩٢.

(٣) رواه البخاري: كتاب الشهادات، باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه ٥/٣٢٤ رقم ٢٦٦٢، ومسلم ١٨/٣٠٠٠ رقم ١٧١.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٩/٣٧٤ رقم ١٢٣٨١، وابن أبي شيبة في الإيمان ١٨ رقم ٦.

(٥) فتح الباري ١/١٢٢.

تقرِّبُوا إلَيْنَا الْمُصْلَحَةَ^(١)، وفي قوله تعالى ﴿يَتَأْمِنُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٢)، وأمثال ذلك، فإنهم إنما دعوا باسم الإيمان لا باسم الإسلام، فمن لم يكن مؤمناً لم يدخل في ذلك^(٣).

ولما كان في بعض النصوص نفي الإيمان عن مرتكب الكبيرة أجابوا عن ذلك كما يقرره المروزي (ت ٢٩٤ هـ) بأن اسم المؤمن يطلق على وجهين^(٤) :

الأول : اسم بالخروج من ملل الكفر، والدخول في الإسلام، وبه تحجب الفرائض التي أوجبها الله على المؤمنين، ويجري عليه الأحكام، والحدود التي جعلها الله بين المؤمنين.

فهؤلاء لزمهما لزمهما الإيمان بدخولهم في الإسلام بالإقرار، والتصديق، والخروج من ملل الكفر.

والثاني : اسم يلزم بكمال الإيمان، وهو اسم ثناء وتزكية يجب به دخول الجنة، والفوز من النار.

فهؤلاء الذين زکاهم الله، وأثنى عليهم، ووعدهم الجنة هم الذين أكملوا إيمانهم باجتناب العاصي والكبائر.

وخلاصة هذه الحجة أن اسم الإيمان لازم لكل من دخل في الخطاب بالإيمان، فهو مسلم مؤمن، اسمًا وحكماً، وإن كان من أهل الكبائر^(٥).

(١) سورة النساء، الآية ٤٣ ، وسورة المائدah، الآية ٦.

(٢) سورة الجمعة، الآية ٩.

(٣) الإيمان ٢٢٧ (الفتاوى ٢٤٠ / ٧)، وانظر : الإيمان ٣٩٥ (الفتاوى ٧ / ٤١٣)، وفي تقرير هذه الحجة انظر : تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٥٣٥ - ٥٥٢ ، ٥٧٦ - ٥٧٨.

(٤) انظر : تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٥٦٧.

(٥) انظر : تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٥٣٤ - ٥٣٥ ، ٥٤٢ ، ٥٧٦ - ٥٧٨.

وأما الإيمان المنفي عن هؤلاء فهو الإيمان الكامل، فمعنى نفي الإيمان أي ليس بمؤمن كامل بالإيمان^(١).

ويقول المرزوقي (ت ٣٩٤هـ) تقوية لذهبته: "من ترك من ذلك - يعني فرائض الله شيئاً، فلن يزول عنه اسم الإيمان، ولا الإسلام، إلا أنه نقص من غيره في الإسلام والإيمان، من غير نقصان من الإقرار بأن الله وما قال حق، وصدق لا كذب، ولكن ينقص من الإيمان الذي هو تعظيم الله، وخضوع للهيبة والجلال^(٢)، والطاعة للمصدق به وهو الله، فمن ذلك يكون النقصان، لا من إقرارهم بأن الله حق، وما قاله صدق"^(٣).

وقد أورد هذه الحجة شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ثم أجاب عنها بقوله: "جواب هذا أن يقال: الذين قالوا من السلف إنهم خرجوا من الإيمان إلى الإسلام لم يقولوا: إنه لم يبق معهم من الإيمان شيء، بل هذا قول الخوارج والمعترضة. وأهل السنة الذين قالوا هذا يقولون: الفساق يخرجون من النار بالشفاعة، وإن معهم إيماناً يخرجون به من النار، لكن لا يطلق عليهم اسم الإيمان، لأن الإيمان المطلق هو الذي يستحق صاحبه الثواب ودخول الجنة، وهؤلاء ليسوا من أهله.

وهم يدخلون في الخطاب بالإيمان، لأن الخطاب بذلك هو لمن دخل في الإيمان وإن لم يستكمله، فإنه إنما خطوب ليفعل تمام الإيمان، فكيف يكون قد أتمه قبل الخطاب، وإلا كنا قد تبينا أن هذا المأمور من الإيمان قبل الخطاب، وإنما صار من الإيمان بعد أن أمروا به.

فالخطاب **﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾**، غير قوله **﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾**

(١) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٤٢، ٥٧٦، ٥٨٩، ٥٩٠، ٦١٢.

(٢) جملة (تعظيم الله، وخضوع للهيبة والجلال) تحرفت في ط مكتبة الدار (٢/٥٣٥)، وط دار الكتب العلمية (١٧٣) إلى (تعظيم للقدر، خضوع للهيبة والجلال)، والتصويب من الإيمان، لشيخ الإسلام.

(٣) تعظيم قدر الصلاة ٢/٥٣٤ - ٥٣٥.

ثُمَّ لَمْ يَرْتَبُوا وَجَهُوكُمْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ^(١) »، ونظائره، فإن الخطاب به « يَتَأْمِنُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ^{هـ} » يدخل فيه من أظهر الإيمان، وإن كان منافقاً في الباطن يدخل فيه في الظاهر، فكيف لا يدخل فيه من لم يكن من منافقاً، وإن لم يكن من المؤمنين حقاً؟

وحقيقة أن من لم يكن من المؤمنين حقاً يقال فيه: مسلم، ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار، وهذا متفق عليه بين أهل السنة، لكن هل يطلق عليه اسم الإيمان؟

هذا هو الذي تنازعوا فيه، فقيل: يقال مسلم، ولا يقال مؤمن، وقيل: بل يقال مؤمن.

والتحقيق أن يقال: مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ولا يعطى اسم الإيمان المطلق^(٢).

وأما قول المروزي (ت ٣٩٤هـ) رحمة الله إن " من ترك من ذلك - يعني فرائض الله - شيئاً، فلن يزول عنه اسم الإيمان، ولا الإسلام، إلا أنه نقص من غيره في الإسلام والإيمان، من غير نقصان من الإقرار بأن الله وما قال حق، وصدق لا كذب، ولكن ينقص من الإيمان الذي هو تعظيم الله، وخصوص للهيبة والجلال، والطاعة للمصدق به وهو الله، فمن ذلك يكون النقصان، لا من إقرارهم بأن الله حق، وما قاله صدق"^(٣).

فقد تعقبه شيخ الإسلام بقوله: "إن أريد بذلك أنه بقي معه شيء من الإسلام والإيمان، فهذا حق كما دلت عليه النصوص، خلافاً للخوارج والمعزلة".

وإن أراد أنه يطلق عليه بلا تقييد: مؤمن ومسلم، في سياق الثناء والوعيد بالجنة، فهذا خلاف الكتاب والسنة، ولو كان كذلك لدخلوا في قوله « وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ

(١) سورة الحجرات، الآية ١٥.

(٢) الإيمان - ٢٢٧ - ٢٢٨ (الفتاوى ٧ / ٢٤٠ - ٢٤١).

(٣) تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٥٣٤ - ٥٣٥.

وَالْمُؤْمِنُتِ حَسِنَتِ تَجْرِي مِنْ تَحْيَاةِ الْأَنْهَرِ^(١)، وأمثال ذلك مما وعدوا فيه بالجنة بلا عذاب. وأيضاً، فصاحب الشرع قد نفى عنهم الاسم في غير موضع، بل قال: (قتال المؤمن كفر)^(٢)، وقال: (لا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض)^(٣). وإن احتج بقوله «إِنَّ طَاغِيَتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوَا»^(٤)، ونحو ذلك. قيل: كل هؤلاء إنما سموا به مع التقييد بأنهم فعلوا هذه الأمور، ليذكروا ما يؤمرون به هم، وما يؤمر به غيرهم.

وكذلك قوله: لا يكون النقصان من إقرارهم بأن الله حق، وما قاله صدق. فيقال: بل النقصان يكون في الإيمان الذي في القلوب من معرفتهم، ومن علمهم، فلا تكون معرفتهم وتصديقهم بالله وأسمائه وصفاته وما قاله من أمر ونهي، ووعد ووعيد، كمعرفة غيرهم وتصديقه، لا من جهة الإجمال والتفصيل، ولا من جهة القوة والضعف، ولا من جهة الذكر والغفلة، وهذه الأمور كلها داخلة في الإيمان بالله وبما أرسل به رسوله، وكيف يكون الإيمان بأنه بكل شيء علیم، وعلى كل شيء قادر، وأنه غفور رحيم، عزيز حكيم، شديد العقاب، ليس هو من الإيمان به؟، فلا يمكن مسلماً أن يقول: إن

(١) سورة التوبة، الآية ٧٢.

(٢) رواه بهذا اللفظ: ابن ماجه في السنن: المقدمة، باب اجتناب البدع رقم ١١/١ رقم ٣٧، والنمساني في السنن (المجتبى): كتاب تحريم الدم، باب قتال المسلم رقم ١٢٢/٧ رقم ٤١١٢، وجاء عند أحمد بلفظ: (سباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر) رقم ٢٣٨/٧ رقم ٤١٧٨، وينبه على أن ما في بعض طبعات الإيمان لشيخ الإسلام من إحالة هذا اللفظ إلى الصحيحين وهم، فإن الذي في الصحيحين والسنن لفظه: (سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر)، والله أعلم.

(٣) رواه البخاري: كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ (لا ترجعوا بعدي كفاراً) رقم ٢٩/١٣ رقم ٧٠٧٧، ومسلم رقم ٧٣/٢ رقم ١١٨.

(٤) سورة الحجرات، الآية ٩.

الإيمان بذلك ليس من الإيمان به ، ولا يدعى تماثل الناس فيه.

وأما ما ذكره من أن الإسلام ينقص كما ينقص الإيمان ، فهذا أيضاً حق ، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ، فإن من نقص من الصلاة والزكاة أو الصوم أو الحج شيئاً ، فقد نقص من إسلامه بحسب ذلك^(١).

وأما القول بأن الإيمان المنفي عن هؤلاء فهو الإيمان الكامل ، وأن معنى (لا يؤمن) أي ليس بمؤمن كامل الإيمان.

فإن لفظ الكمال قد يراد به الكمال الواجب ، وقد يراد به الكمال المستحب^(٢) ، فمن قال إن المنفي هو الكمال : إن أراد الكمال الواجب الذي يندم تاركه ، ويتعرض للعقوبة ، فهذا حق وصدق ، وإن أراد أنه نفي الكمال المستحب ، فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم^(٣).

الحججة الخامسة : اللغة.

وجه الاحتجاج باللغة على عدم التفريق بين الإسلام والإيمان كما يراه المروزي (ت ٣٩٤ هـ) هو أن الإيمان في اللغة هو التصديق ، والإسلام هو الخضوع ، فأصل الإيمان هو التصديق بالله وما جاء من عنده ، وعنده يكون الخضوع لله ؛ لأنه إذا صدق بالله خضع له ، وإذا خضع أطاع ، فالخضوع عن التصديق ، وهو أصل الإسلام ، فمن التصديق بالله يكون الخضوع لله ، وعن الخضوع تكون الطاعات ، فمن صدق خضع قلبه ، ومن خضع قلبه أقر ، وصدق لسانه ، وأطاع بجوارحه.

وبعبارة أخرى : أصل الإيمان التصديق ، وعنده يكون الخضوع ، فلا يكون مصدقاً إلا خاضعاً ، ولا خاضعاً إلا مصدقاً ، وعندهما تكون الأعمال التي وصف النبي ﷺ

(١) الإيمان ٣٩٥ - ٣٩٦ (الفتاوى ٤١٣/٧ - ٤١٤).

(٢) انظر : الإيمان ١٨٦ (الفتاوى ٥٧٩/٧).

(٣) انظر : الإيمان ١١ (الفتاوى ١٥/٧).

الإسلام، وتسمى من قام بها بالإيمان والإسلام^(١).

هذه هي حجتهم، وجوابها من وجهين:

الوجه الأول: أنهم إن قالوا إن اللفظين متادفان، فيلزمهم أن يكون هذا تكريراً محضاً، وأن مدلول هذا اللفظ عين مدلول اللفظ الثاني.

إن قالوا بل أحد اللفظين يدل على صفة غير الصفة الأخرى، كما في أسماء الله وأسماء كتابه، فقد ثبتو التغاير، وهو خلاف قولهم^(٢).

الوجه الثاني: إن تجاوزنا ما فيها من دعوى أن الإيمان هو التصديق، لكونهم لا ينمازون في أن هذا التصديق عنه تكون الأعمال^(٣)، إلا أن غاية ما فيها أن من آمن بالله فقد خضع له وأسلم له، وهذا حق، لكن أي شيء في هذا يدل على أن من أسلم الله وخضع له، فقد آمن به وملائكته وبكتبه ورسله والبعث بعد الموت؟^(٤).

يوضح ذلك أن الإسلام هو الاستسلام، وهو يتضمن الخضوع لله وحده، والانقياد له، والعبودية لله وحده، فقد يكون الرجل مسلماً يعبد الله وحده لا يشرك به شيئاً، ومعه الإيمان الذي فرض عليه، وهو من أهل الجنة، وقد أتى بالطاعة الواجبة في الإسلام، وليس معه الإيمان المذكور في حديث جبريل، وإن كان معه ما أمر به من الإسلام والإيمان.

وفوات هذا الإيمان إن كان صاحبه لم يبلغه الخطاب الموجب لذلك، أو كان غير

(١) ملخص من تعظيم قدر الصلاة ٦٩٥/٢ - ٦٩٧ - ٧١٥ - ٧١٦، وانظر منه: ٥٣٤/٢، وقد توسع رحمة الله في تقرير هذا الدليل.

(٢) انظر: الإيمان ٣٩٣ (الفتاوى ٤١١/٧)، وراجع في أنواع العطف: الإيمان ١٦٣ - ١٦٨ (الفتاوى ٤٨٤/٢ - ٤٨٥ - ١٧٢/٧ - ١٧٧)، وشرح الطحاوية ٤٨٤/٢ - ٤٨٥.

(٣) انظر: تعظيم قدر الصلاة ٥٣٤/٢ - ٧١٥.

(٤) انظر: الإيمان ٣٩٤ (الفتاوى ٤١٢/٧).

قادر، فهو معدور، وإنما كان معه من الذنوب بقدر ما ترك^(١).

وبانتهاء هذا الوجه يتم الجواب عن هذه الحاجة، وبه يختتم الفصل، وبما حواه مناقشات يتبين أن القول بأن مسمى الإسلام هو مسمى الإيمان قول ضعيف، مخالف للنصوص، ومن نصره ليس معه حجة على صحته^(٢)، والله تعالى أعلم.

المبحث الأول: القول بأن الإسلام هو الكلمة، والإيمان هو العمل:

من قال بهذا القول من أهل السنة الزهري (ت ١٢٤ هـ)، وأبي ذئب (ت ١٥٨ هـ)، وهو رواية عن الإمام أحمد (ت ٢٤١ هـ).

ففي حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطى رجالاً ولم يعط رجالاً منهم شيئاً، فقلت: يا رسول الله: أعطيت فلاناً وفلاناً ولم تعط فلاناً وهو مؤمن؟ فقال رسول الله ﷺ: (أو مسلم)؟ أعادها ثلاثة، والنبي ﷺ يقول (أو مسلم)، ثم قال: (إني لأعطي رجالاً، وأمنع آخرين لهم أحباب إلي منهم؛ خفافة أن يكبوا على وجوههم في النار)^(٣).

قال الزهري (ت ١٢٤ هـ) معلقاً على الحديث: فكانوا يرون الإسلام: الكلمة، والإيمان: العمل^(٤)، وجاء عن الإمام أحمد أنه استحسن كلام الزهري على حديث

(١) انظر: الإبيان ٤٠٧ - ٤٠٨ (الفتاوى ٧/ ٤٢٦ - ٤٢٧)، والمراد أنك تجد من هو مسلم ومعه أصل الإيمان، لكنه لا يعرف حقائق أصول الإيمان على الوجه الذي ينبغي، فدل على عدم ترداد الإيمان والإسلام، وسيأتي مزيد تحقيق في ذلك في الفصل الثالث بميشة الله تعالى.

(٢) انظر: الإبيان ٣٥٩ (الفتاوى ٧/ ٣٧٥).

(٣) تقدم تخرجه.

(٤) رواه الخلال في السنة ١٠/٤ رقم ١٠٨٥، ١١/٤ - ١١/٤ الأرقام ١٠٨٧، ١٠٨٩ - ١٠٩٢، ١٠٩٤، ٤٤/٤ قم ١١٣٣، والمرозي في تعظيم قدر الصلاة ٥٠٦/٢ - ٥٠٧ رقم ٥٦٠، واللالكاني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/٨١٢ - ٨١٣ الأرقام ١٤٩٣، ١٤٩٥، وانظر: التمهيد ١٥/٥٣، والإيمان ٧/٣١٩.

سعد^(١):

ويقول ابن أبي ذئب: "الإسلام: القول، والإيمان: العمل"^(٢).
 والقول بأن الإسلام هو الكلمة، والإيمان هو العمل يحتمل وجهاً ثلاثة على
 ضوئها يمكن الحكم عليه قبولاً أو رداً:
 الوجه الأول: أن يراد به الكلمة فقط، وأن من قالها فقد أتى بجميع الإسلام، من
 غير فعل الواجبات الظاهرة^(٣).

وهذا ما فهمه بعض أصحاب الإمام أحمد، وجعلوها رواية عنه، بناء على ما رواه
 عنه إسماعيل بن سعيد الشالنجي (ت ٢٣٠ هـ) قال: سألت أحمد عن الإسلام
 والإيمان، فقال: الإيمان: قول وعمل، والإسلام: الإقرار^(٤).

وخالف في ذلك ابن حامد (ت ٤٠٣ هـ) من الخانبلة، وقال إن الصحيح أن المذهب
 رواية واحدة أن الإسلام قول وعمل، ويحتمل أن الإمام يريد بقوله إن الإسلام قول،
 أنه لا يجب فيه ما يجب في الإيمان من العمل المشروط فيه؛ لأن الصلاة ليست من
 شرطه، إذ النص عنه أن لا يكفر بتتركه الصلاة^(٥).

ولا ريب أنه أخطأ من فسر من أصحاب الإمام أحمد ما جاء عنه إن الإسلام قول،

(١) رواه الخلال في السنة ١٢٤ رقم ١٠٨٩، وانظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة ١٠٨/١.

(٢) رواه الخلال في السنة ٦٠٤ رقم ١٠٧٦، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤٨٥/٤ رقم ١٥٠٠.

(٣) انظر: الإيمان ٢٤٥ (الفتاوى ٧/٢٥٨).

(٤) رواه الخلال في السنة ١٤٤ رقم ١٠٩٦، وانظر: مسائل الإيمان ٤٢٦، والإيمان ٣٥٢ (الفتاوى ٣٦٨/٧)، وفتح الباري، لابن رجب ١١٨/١.

(٥) ذكره عن ابن حامد كل من شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان ٣٥٢ (الفتاوى ٧/٣٦٨) نفلاً عن كتاب أصول الدين، لابن حامد، ونقله ابن رجب في فتح الباري ١١٨/١، وانظر: نهاية المبتدئين ٤٨.

بأنه أراد به أن الإسلام مجرد قول من دون عمل^(١) :

ولكن ما تأوله ابن حامد عن الإمام أحمد متعقب عند شيخ الإسلام ابن تيمية ، والحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ) ، بأن أكثر الروايات عن الإمام أحمد على تكفير تارك الصلاة ، فلو لم تكن الصلاة من الإسلام لم يكن تاركها عنده كافرا.

ثم إن النصوص الدالة على أن الأعمال من الإسلام كثيرة جداً ، بل كلها تدل على ذلك^(٢) .

والمقصود أن من قال إن الإسلام هو الكلمة إن كان مراده أنه أتى بجميع الإسلام بهذا غلط قطعاً^(٣) ، وليس هنا هو الذي جعله النبي ﷺ الإسلام^(٤) ، فهو قول ضعيف ، مخالف للأحاديث^(٥) .

الوجه الثاني : أن يراد أنه بالكلمة يدخل في الإسلام ، ولم يأت بتمام الإسلام^(٦) . وهذا صحيح ، فإنه يُشهد له بالإسلام ، ولا يشهد له بالإيمان الذي في القلب^(٧) ، فيكون مراد من قال بذلك كما يقول الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) رحمه الله : "أن المرء يحكم بإسلامه ، ويسمى مسلماً إذا تلفظ بالكلمة - أي كلمة الشهادة - ، وأنه لا

(١) انظر : الإيمان ٣٥٢ - ٣٥٤ (الفتاوى ٧/٣٦٩ - ٣٧٠).

(٢) انظر : الإيمان ٣٥٣ (الفتاوى ٧/٣٧٠) ، وفتح الباري ، لابن رجب ١١٨ / ١ ، وقد انتقد شيخ الإسلام صنيع ابن حامد حيث اقتصر على بعض ما جاء عن الإمام أحمد ، ولم يذكر قوله جمیعه. راجع : الإيمان ٣٥٤ (الفتاوى ٧/٣٧٠).

(٣) انظر : الإيمان ٣٥٣ ، ٣٩٦ (الفتاوى ٧/٣٧٠ ، ٤١٤).

(٤) انظر : الإيمان ٢٤٥ (الفتاوى ٧/٢٥٨).

(٥) انظر : الإيمان ٣٥٩ (الفتاوى ٧/٣٧٥).

(٦) ولا يشترى في هذا الإسلام ، لأنه أمر مشهور ، لكن الإسلام الذي هو أداء الخمس كما أمر به ، و فعل الواجبات كلها ، فالاستثناء فيه كالاستثناء في الإيمان. انظر : الإيمان ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٣٩٧ (الفتاوى ٧/٢٥٩ ، ٢٥٩ / ٧). (٤١٥).

(٧) انظر : الإيمان ٢٤٦ ، ٢٥٣ (الفتاوى ٧/٢٥٩ ، ٣٩٦).

يسمى مؤمناً إلا بالعمل، والعمل يشمل عمل القلب والجوارح، وعمل الجوارح يدل على صدقه^(١).

الوجه الثالث: أن يراد به الكلمة بتوابعها من الأعمال الظاهرة.

فهذا هو الإسلام الذي بيّنه النبي ﷺ، في قوله: (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتبؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحجج البيت)^(٢).

وهذا هو الفهم الصحيح لمراد من قال إن الإسلام هو الكلمة، فإن من قال من أهل السنة - كالزهري ومن وافقه - بذلك، يقول إن الأعمال داخلة في الإيمان، والإسلام جزء من الإيمان، والإيمان أكمل^(٣).

والزهري (ت ١٢٤ هـ) رحمه الله لما قال: إن الإسلام هو الكلمة، إنما أراد أن كل من أتى بالشهادتين صار مسلماً متميزة عن اليهود والنصارى، تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين، ولم يرد أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها، فإن الزهري أجل من أن يخفى عليه ذلك.

وعلى ذلك وافقه الإمام أحمد (ت ٢٤٠ هـ)، ولهذا تراه وإن كان قال في موضع إن الإسلام هو الكلمة، فقد قال في موضع آخر إن الأعمال من الإسلام، وأن الإسلام غير الإيمان؛ وذلك خوفاً من أن يظن أن الإسلام ليس هو إلا الكلمة^(٤).

(١) فتح الباري ١٠٣/١.

(٢) انظر: التمهيد ١٥/٥٣، والإيمان ٢٤٥ (الفتاوى ٢٥٨/٧)، والحديث سبق تخرجه.

(٣) انظر: الإيمان ٣٦٣ (الفتاوى ٣٧٩/٧).

(٤) انظر: الإيمان ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٩٧ - ٣٩٨ (الفتاوى ٣٧٠/٧، ٤١٥)، والتمهيد ١٥/٥٣. وانظر ما جاء عن الإمام أحمد في التفريق بين الإسلام والإيمان في: السنة، لعبد الله ٢١١/١ رقم ٦١٢، والسنة، للخلال ٦٠٢/٢ رقم ٦٠٤/٣، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ٦٠٧/٣، ١٠٨٠ رقم ١٠٨٠، وساق بعضها شيخ الإسلام في: الإيمان ٣٥٥ - ٣٥٧ (الفتاوى ٣٧٠ - ٣٧٤).

وقد أنكر رحمة الله قول من قال : يطلق عليه الإسلام وإن لم ي عمل ، وجعله معاندا لحديث جبريل .

قال إسماعيل بن سعيد الشالنجي (ت ٢٣٠ هـ) : سألت أحمد عن الإسلام والإيمان ، فقال : الإيمان : قول وعمل ، والإسلام : الإقرار .

وقال : سألت أحمد عمن قال في الذي قال جبريل للنبي ﷺ إذ سأله عن الإسلام ، فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم ؟ فقال : نعم .

فقال قائل : وإن لم يفعل الذي قال جبريل للنبي ﷺ ، فهو مسلم ؟
فقال : هذا معاند للحديث ^(١) .

فقد جعل الإمام أحمد من جعله مسلما إذا لم يأت بالخمس معاندا للحديث ، مع قوله : إن الإسلام : الإقرار ، فدل ذلك على أن ذاك أول الدخول في الإسلام ، وأنه لا يكون قائما بالإسلام الواجب حتى يأتي بالخمس ، وإطلاق الاسم مشروط بها ، فإنه ذم من لم يتبع حديث جبريل .

وأيضا ، فهو في أكثر أجوائه يكفر من لم يأت بالصلة ، بل وبغيرها من المباني ، والكافر لا يكون مسلما باتفاق المسلمين .

فعلم مما تقدم أن الإمام أحمد لم يرد أن الإسلام هو مجرد القول بلا عمل ^(٢) .

وقد روى ابنه صالح (ت ٢٦٦ هـ) قال : سئل أبي عن الإسلام والإيمان ؟

قال : قال ابن أبي ذئب : الإسلام : القول ، والإيمان : العمل .

قيل له : ما تقول أنت ؟

قال : الإسلام غير الإيمان ، وذكر حديث سعد قال : يا رسول الله : إنه مؤمن ، فقال

(١) رواه : الخلال في السنة ١٤ / ٤ رقم ١٠٩٦ .

(٢) انظر : الإيمان ٣٥٣ - ٣٥٤ (الفتاوى ٧ - ٣٧٠ / ٧ - ٣٧١) ، وانظر منه ٣٥٦ .

النبي صلى الله عليه وسلم : (أو مسلم) ^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) معلقاً على هذه الرواية: " فهو في هذا الحديث لم يخترق قول من قال: الإسلام: القول، بل أجاب بأن الإسلام غير الإيمان، كما دل عليه الحديث الصحيح مع القرآن" ^(٢).

وجاء عن الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) أيضاً أنه رجح حديث سعد على حديث جبريل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): " وقد روي عنه أنه جعل حديث سعد معارضاً لحديث عمر، ورجح حديث سعد.

قال الحسن بن علي: سألت أحمد بن حنبل عن الإيمان أو كد أو الإسلام؟
قال: جاء حديث عمر هذا، وحديث سعد أحب إلى ^(٣).

كانه فهم أن حديث عمر يدل على أن الأعمال هي مسمى الإسلام، فيكون مسماه أفضل، وحديث سعد يدل على أن مسمى الإيمان أفضل.

ولكن حديث عمر لم يذكر الإسلام إلا الأعمال الظاهرة فقط، وهذه لا تكون إيماناً إلا مع الإيمان الذي في القلب بالله وملائكته وكتبه ورسله، فيكون حينئذ بعض الإيمان، فيكون مسمى الإيمان أفضل، كما دل عليه حديث سعد، فلا منافاة بين الحديدين ^(٤).

ويقول الشيخ حافظ حكمي (ت ١٣٧٧هـ) موجهاً ما جاء عن الزهربي (ت ١٢٤هـ): "هذا عندي فيه نظر، فإنه غير قيم المبني، ولا واضح المعنى، والزهربي

(١) السنة، للخلال ٦٠٤/٣ رقم ١٠٧٦، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨١٥/٤ رقم ١٥٠٠.

(٢) الإيمان ٣٥٦ (الفتاوى ٣٧٣/٧).

(٣) رواه: الخلال في السنة ٦٠٦/٣ رقم ١٠٧٩.

(٤) الإيمان ٣٥٤ - ٣٥٥ (الفتاوى ٣٧٠/٧ - ٣٧١).

إمام عظيم من كبار حملة الشريعة، لا يجهل مثل هذا، وليس هذه العبارة محفوظة عنه من وجهه يصح بهذه الحروف، فإن صح النقل عنه، ففي الكلام تصحيف وإسقاط، لعل الصواب فيه هكذا: الإسلام: الكلمة، والإيمان، والعمل، فسقطت الواو العاطفة للعمل على الإيمان، وهذا معنٍي لموافقته قول أهل السنة قاطبة: أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل.

والزهري من أكبر أئمتهم، وقد تقدم قوله معهم فيما روى الشافعى عنهم رحمهم الله تعالى، ويكون عنى بالإسلام الدين كله، كما عنى غيره بالإيمان الدين كله. وما يدل على ذلك استدلاله بالآية المذكورة، فإنه لا يستقيم إلا على هذا، ولا يستقيم على معنى الأول؛ لاهمال الاعتقاد فيه الموجود في قوله تعالى «وَلَمَّا يَتَخُلِّ
إِلَيْهِمْثُنْ فِي قُلُوبِكُمْ»^(١) الآية^(٢).

ومراد الشيخ الحكمي (ت ١٣٧٧هـ) بما رواه الشافعى (ت ٤٢٠هـ) رحمه الله هو قوله: "وكان الإجماع من الصحابة، والتابعين من بعدهم، ومن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول، وعمل، ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر"^(٣).

ولا ريب أن الزهري رحمه الله داشر في هذا الإجماع، ومن المنقول عنه أيضاً رحمه الله قوله: "كنا نقول الإسلام بالإقرار، والإيمان بالعمل، والإيمان قول وعمل قرینان، لا ينفع أحدهما إلا بالآخر، وما من أحد إلا يوزن قوله وعمله، فإن كان عمله أوزن من قوله صعد إلى الله، وإن كان كلامه أوزن من عمله لم يصعد إلى الله"^(٤).

(١) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٢) معاجل القبول ٢٨/٢.

(٣) انظر: معاجل القبول ٢٤/٢، وقول الشافعى رحمه الله مروي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٥٩٢ - ٨٨٦ رقم.

(٤) نقله عنه شيخ الإسلام في الإيمان ٢٨٠ (الفتاوى ٧/٢٩٥).

المبحث الثاني: القول بأن الإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان هو الاعتقادات الباطنة:

ينسب هذا القول إلى جماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم^(١)، وإلى كثير من العلماء^(٢).

فهؤلاء يرون أنه في حال اقتراح اسم الإسلام بالإيمان يكون الإسلام بمعنى الانقياد الظاهر، والإيمان بمعنى الاعتقاد الباطن، وقد اختلفت عبارات أهل العلم في تقرير هذا المعنى، وهذا سياق لبعض ما تم الوقوف عليه من كلامهم رحمهم الله: يقول الخطابي (ت ٣٨٨هـ) رحمه الله تعالى: "والصحيح من ذلك أن يقيد الكلام في هذا، ولا يطلق على أحد الوجهين.

وذلك أن المسلم قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال، ولا يكون مؤمناً في بعضها، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً، فإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات، واعتذر القول فيها، ولم يختلف منها شيء.

وأصل الإيمان: التصديق، وأصل الإسلام: الاستسلام والانقياد. فقد يكون المرء مستسلماً في الظاهر غير منقاد في الباطن، ولا يكون صادقاً في الباطن غير منقاد في الظاهر^(٣).

ويقول الإمام البغوي (ت ٥١٦هـ) رحمه الله تعالى: "جعل النبي ﷺ في هذا الحديث - يعني حديث جبريل - الإسلام اسمًا لما ظهر من الأفعال، وجعل الإيمان اسمًا لما بطن من الاعتقاد.

(١) انظر: صيانة صحيح مسلم ١٣٣ ، والإيمان ٣٤٥ (الفتاوى ٣٦١/٧).

(٢) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١١٩/١، والحجۃ في بيان الحجۃ ٤٥٢/١.

(٣) معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٦١/٥.

وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان، أو التصديق بالقلب ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيل لحملة هي كلها شيء واحد، وجماعها الدين، ولذلك قال : (ذاك جبريل أتاكم يعلمكم أمر دينكم) ^(١).

والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإيمان والإسلام جميعاً، يدل عليه قوله سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْيُسْلَمُ﴾^(٢) ، ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيَنًا﴾^(٣) ، وقوله ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيَنًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾^(٤).

فأخبر أن الدين الذي رضيه، ويقبله من عباده، هو الإسلام، ولن يكون الدين في محل الرضى والقبول إلا بانضمام التصديق إلى العمل ^(٥).
ويقول أبو طالب المكي (ت ٣٨٦هـ) رحمة الله : " فهذه مسألة مشكلة تحتاج إلى شرح وتفصيل.

فمثل الإسلام من الإيمان، كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرى في المعنى والحكم، فشهادة الرسول غير شهادة التوحيد، فهما شيئاً في الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم، فهما كشيء واحد.

كذلك الإيمان والإسلام أحدهما مرتبط بالآخر، فهما كشيء واحد، لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه، من حيث اشترط الله سبحانه وتعالى للأعمال

(١) تقدم تغريمه.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٩.

(٣) سورة المائدة، الآية ٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٨٥.

(٥) شرح السنة ١٠/١ - ١١ ، وبأخص منه في تفسيره معالم التنزيل ١٥/١ ، ونقلهشيخ الإسلام في : الإيمان ٣٤٣ - ٣٤٤ (الفتاوى ٧/٣٥٩).

الصالحة الإيمان، وشرط للإيمان الأعمال الصالحة، فقال في تحقيق ذلك «فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الْصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفَّارَانَ لِسَعْيِهِ»^(١)، وقال في تحقيق الإيمان بالعمل «وَمَنْ يَأْتِيَهُ مُؤْمِنًا فَذَلِكَ عَمَلُ الْصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْدَّرَجَاتُ الْعُلَى»^(٢).

فمن كان ظاهره أعمال الإسلام، ولا يرجع إلى عقود بالغيب، فهو منافق نفاقاً ينصل عن الملة، ومن كان عقده الإيمان بالغيب، ولا يعمل بأحكام الإيمان، وشرائع الإسلام، فهو كافر كفراً لا يثبت معه توحيد، ومن كان مؤمناً بالغيب مما أخبرت به الرسل عن الله، عملاً بما أمر الله به، فهو مؤمن مسلم^(٣).

ويقول القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) رحمه الله: "ولهذه المعاني يأتي اسم الإيمان والإسلام في الشرع مرة متفرقاً، ومرة متفقاً، قال الله تعالى «قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا»^(٤)، و قال «فَآخِرُ جُنَاحِنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٧﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتِ مَنِ الْمُسْلِمِينَ»^(٥).

وذلك أن الإيمان إذا كان يعني التصديق، والإسلام يعني الاستسلام صح أن يكون الإقرار باللسان عن تصديق القلب استسلاماً، فأطلق اسم كل واحد منها على الآخر.

(١) سورة الأنبياء، الآية ٩٤.

(٢) سورة طه، الآية ٧٥.

(٣) قوت القلوب: ٢٥٠ / ٢، وإنما نقلت رأيه في هذه المسألة؛ لأنها في غير ما انتقد عليه في الاعتقاد، والمثبت هنا عنه مسلم به عند أهل العلم، فقد نقل قوله جمع منهم شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان ٣١٦ - ٣١٧ (الفتاوى ٣٣٣ / ٧)، وأبن أبي العز دون أن يسميه في شرح الطحاوية ٤٩٠ / ٢، والسفاريني في لوامع الأنوار ٤٢٩ / ١.

(٤) سورة الحجرات، الآية ١٥.

(٥) سورة النازيات، الآيات ٣٥ - ٣٦.

بخلاف إذا اختلفا، ففارق الباطن الظاهر، والنطق والعمل، العقد والنية، فيسمى الظاهر إسلاماً، ولا يسمى إيماناً، كما قال تعالى ﴿فَلَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾^(١).

وقد قرر هذا المعنى الحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) رحمه الله، ونسبة إلى جماهير أهل الحديث وغيرهم، وما قاله في ذلك:

” قوله ﷺ: (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكوة، وتصوم رمضان، وتحجج البيت إن استطعت إليه سبيلا)، وقوله في الإيمان: (أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره)^(٢).

فهذا بيان لأصل الإيمان، وهو التصديق الباطن، إذ قوله: (أن تؤمن) معناه: أن تصدق، وبيان لأصل الإسلام، وهو: الاستسلام، والانقياد الظاهري.

وحكم الإسلام في الظاهر يثبت بالشهادتين، وإنما أضاف إليهما الصلاة والزكوة والصوم والحج، لأنها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيامه يتم استسلامه، وتركه يشعر بمخالل قيد انقياداته أو اختلاله.

ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسلام في هذا الحديث، وسائل الطاعات؛ لكونها ثمرات لتصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان، ومقومات، ومتتمات، وحافظات له.

ولهذا فسر ﷺ الإيمان في حديث وفد عبد القيس بالشهادتين، والصلاحة، والزكاة، وصوم رمضان، وإعطاء الخمس من المغنم.

ولهذا لا يقع اسم المؤمن المطلق على من ارتكب كبيرة، أو ترك فريضة؛ لأن اسم

(١) كتاب الإيمان من إكمال المعلم ٩٩/١ - ١٠٠ ، وانظر: الاعتقاد لابن أبي بلي ٢٤ ، والمحجة في بيان المحجة ٤٤١/١ ، ٤٤٣ .

(٢) تقدم تخرّجه.

الشيء مطلقاً يقع على الكامل منه، ولا يستعمل في الناقص ظاهراً إلا بقيده، ولذلك جاز نفيه عنه في مثل قوله ﷺ: (لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن) ^(١).
واسم الإسلام يتناول أيضاً ما هو أصل الإيمان، وهو التصديق الباطن، ويتناول
سائر الطاعات، فإن ذلك كله استسلام أيضاً.

فخرج مما ذكرناه وحققتناه أن الإيمان والإسلام يجتمعان ويفترقان، وأن كل
مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً.
وهذا والحمد لله الهدى تحقيق واف بالتفقيق بين متفرقات نصوص الكتاب والسنة
الواردة في الإيمان والإسلام التي طالما غلط فيها الخائضون.
قال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله وكان أحد المحققين: ما أكثر ما يغلط
الناس في هذه المسألة ^(٢).

وما حققناه من ذلك موافق لما ذهب جماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم، والله
أعلم ^(٣).

(١) رواه البخاري: كتاب المظالم، باب النهي بغير إذن صاحبه ١٣٤/٥ رقم ٢٤٧٥، ومسلم ٥٤/٢ رقم

.٥٧

(٢) تقدم نقل كلامه قريباً.

(٣) صيانة صحيح مسلم ١٣١ - ١٣٣ ، ونقله النووي في شرح مسلم ١/٢٠٩ - ٢١٠ ، وشيخ الإسلام في: الإيغاثة ٣٤٤ - ٣٤٥ (الفتاوى ٣٦١/٧)، ولذاته فقلت كلامه هنا، والمقصود من نقل كلام ابن الصلاح رحمه الله بيان موافقته لما عليه الجمهور، وإن فقد حوى ما هو محل تعقب من شيخ الإسلام رحمه الله، فمن ذلك: قول ابن الصلاح إن الحديث ذكر فيه أصل الإيمان وأصل الإسلام يرد عليه أن النبي ﷺ إنما أجاب بما هو مطابق لهما، لا لأصلهما فقط، وكذا قوله بأن أصل الإسلام هو الاستسلام الظاهر، فالإسلام هو الاستسلام لله، والانتقاد له ظاهراً وباطناً، وهذا هو دين الإسلام الذي ارتضاه الله للناس كما دلت عليه النصوص، ومن أسلم بظاهره دون باطنـه فهو منافق، وأيضاً فإذا كان الاستسلام يتناول التصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان، فيلزم أن يكون كل مسلم مؤمناً، وهو خلاف ما نقل عن الجمهور، لكن لابد في الإسلام من تصديق يحصل به أصل الإيمان، وإن لم يثبت عليه، فيكون حينئذ

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) : " وفصل الخطاب في هذا الباب : أن اسم الإيمان قد يذكر مجردا ، وقد يذكر مقرونا بالعمل الصالح ، أو بالإسلام . فإذا ذكر مجردا : تناول الأعمال ، كما في الصحيحين : (الإيمان بضع وستون شعبة ، أو بضع وسبعون شعبة ، أفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدنها إماتة الأذى عن الطريق)^(١) ، وفيهما أنه قال لوفد عبد القيس : (أمركم بالإيمان بالله ، أتدرون ما الإيمان بالله ؟ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم)^(٢) .

وإذا ذكر مع الإسلام ، كما في حديث جبريل أنه سأله النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان ، ففرق بينهما ، فقال : (الإيمان أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله) إلى آخره ، وفي المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم : (الإسلام علانية ، والإيمان في القلب)^(٣) .

فلما ذكرهما جميعا : ذكر أن الإيمان في القلب ، والإسلام ما يظهر من الأعمال . وإذا أفرد الإيمان : أدخل فيه الأعمال الظاهرة ؛ لأنها لوازم ما في القلب ؛ لأنه متى ثبت الإيمان في القلب ، والتصديق بما أخبر به الرسول ، وجوب حصول مقتضى ذلك

مسلمًا مؤمنا ، وأما ما ذكره في وجه ذكر الخمس في الحديث أنها هي الإسلام ، فليس الأمر كذلك ، ووجه ذلك عند شيخ الإسلام أنها هي العبادات الحضة التي يجب لله تعالى على كل عبد مطيق لها ، وما سواها فليس كذلك ، وأما قول ابن الصلاح بأن الطاعات ثمرات التصديق الباطن ، فيراد به شيئاً : أحدهما : أنها لوازم له ، فعمى وجده الإيمان الباطن وجدت ، وهذا منه السلف وأهل السنة . والثاني : أن الإيمان الباطن قد يكون سبباً ، وقد يكون الإيمان الباطن تماماً كاملاً وهي لم توجد ، وهذا قول المرجنة من الجهمية وغيرهم . انظر : الإيمان ٣٤٥ - ٣٤٧ (الفتاوى ٣٦١/٧ - ٣٦٣) .

(١) تقدم تخرّيجه .

(٢) تقدم تخرّيجه .

(٣) تقدم تخرّيجه .

ضرورة^(١).

وقال الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) رحمه الله في تحقيقه للمسألة: "فأما الإسلام، فقد فسره النبي ﷺ: بأعمال الجوارح الظاهرة من القول والعمل، وأول ذلك شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وهو عمل اللسان، ثم إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً".

ثم قال: "وأما الإيمان، فقد فسره النبي ﷺ في هذا الحديث: بالاعتقادات الباطنة"^(٢).

وقال رحمه الله بعد أن ذكر أن الجمع بين النصوص في هذه المسألة راجع لقاعدة اختلاف المعنى بحسب حال الأفراد والاقتران^(٣):

"ويدل على صحة ذلك أن النبي ﷺ فسر الإيمان عند ذكره مفرداً في حديث وفد عبد القيس بما فسر به الإسلام المقربون بالإيمان في حديث جبريل، وفسر في حديث آخر الإسلام بما فسر به الإيمان، كما في مسنده الإمام أحمد، عن عمرو بن عبسة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما الإسلام؟ قال: (أن تسلم قلبك لله، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك)، قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: (الإيمان)، قال: وما الإيمان؟ قال: (أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت)، قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: (الهجرة)، قال: فما الهجرة؟ قال: (أن تهجر السوء)، قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: (الجهاد)^(٤)، فجعل النبي ﷺ الإيمان أفضل الإسلام،

(١) الفتاوى ١٨/٢٧٠ - ٢٧١ ، وانظر: الإيمان ١٠ (الفتاوى ٧/١٤)، والإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٥٥٣/٧ (٤٤٤ ط ابن الجوزي)، والفتاوى ٧/٦٤٨ ، ٨/٣١٥ - ٣١٦.

(٢) جامع العلوم والحكم ٩٨/١ ، ١٠٢.

(٣) وسبق نقل كلامه في التمهيد.

(٤) المسند ٢٨/٢٥١ ، رقم ١٧٠٢٧ ، وقال المحقق: حديث صحيح.

وأدخل فيه الأعمال".

ثم قال : " وبهذا التفصيل الذي ذكرناه يزول الاختلاف ، فيقال : إذا أفرد كل من الإسلام والإيمان بالذكر فلا فرق بينهما حينئذ ، وإن قرن بين الاسمين كان بينهما فرق . والتحقيق في الفرق بينهما : أن الإيمان هو تصديق القلب وإقراره ومعرفته ، والإسلام هو استسلام العبد لله وخضوعه وانقياده له ، وذلك يكون بالعمل ، وهو الدين ، كما سمي الله تعالى في كتابه الإسلام دينا ، وفي حديث جبريل سمي النبي ﷺ الإسلام والإيمان والإحسان دينا ، وهذا أيضاً مما يدل على أن أحد الاسمين إذا أفرد دخل فيه الآخر ، وإنما يفرق بينهما حيث قرن أحد الاسمين بالآخر ، فيكون حينئذ المراد بالإيمان جنس تصدق القلب ، وبالإسلام جنس العمل .

وفي مسند الإمام أحمد عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : (الإسلام علانية ، والإيمان في القلب)^(١) ، وذلك لأن الأعمال تظهر علانية ، والتصديق بالقلب لا يظهر ، ومن هنا قال محققوا العلماء : كل مؤمن مسلم ؛ لأن من حقق الإيمان ورسخ في قلبه قام بأعمال الإسلام ، وابعثت الجوارح في ذلك ؛ لأن حمله القلب ، وهو إذا صلح صلح الجسد كله ، وإذا فسد فسد الجسد كله ، كما نص عليه الحديث .

وليس كل مسلم مؤمنا ؛ لأن الإيمان قد يضعف ، فلا يتحقق به القلب تحققاً تماماً فيكون مسلماً ، وليس بمؤمن بالإيمان التام^(٢) .

ويقول الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب جواباً لمن سأله عن الإسلام والإيمان هل
هما نوع واحد؟

قال الإمام : " ذكر العلماء أن الإسلام إذا ذكر وحده دخل فيه الإيمان ، كقوله : «فَإِنْ

(١) تقدم تخرجه.

(٢) ملخصاً من : جامع العلوم والحكم ١٠٥/١ - ١٠٩ ، ونقل بعضه السفاريني في : لوماع الأنوار ٤٢٩/١ - ٤٣٠ ، والشيخ ابن غمام في العقد الشinin ٤٩ - ٥١ ، وصاحب التوضيح ١٢٤ - ١٢٥ .

أَسْلَمُوا فَقَدْ آتَهُنَا مِنْهُمْ^(١)، وكذلك الإيمان إذا أفرد، كقوله في الجنة «أَعْدَتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ^(٢)»، فيدخل فيه الإسلام.

وإذا ذكرنا معاً^(٣)، كقوله: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ^(٤)»، فالإسلام: الأعمال الظاهرة، والإيمان الأعمال الباطنة، كما في الحديث (الإسلام علانية، والإيمان في القلب)^(٥).

وقوله سبحانه في الحديث (أخرجوا من النار من في قلبه مثقال ذرة) إلى آخره^(٦) يوافق ما ذكرناه، فإن الإيمان أعلى من الإسلام، فيخرج الإنسان من الإيمان إلى الإسلام الذي ينفعه، وإن كان ناقصاً، كما في آية الحجرات، وفيها: «وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، لَا يَلْتَمُّكُمْ مِنْ أَغْمَلِكُمْ شَيْئًا^(٧)».

وحقيقة الأمر أن الإيمان يستلزم الإسلام قطعاً، وأما الإسلام فقد يستلزمه، وقد لا يستلزمه^(٨).

ومقصود أن هذا القول ارتضاه أهل العلم، وتتابعوا على تقريره^(٩)، وهو مبني

(١) سورة آل عمران، الآية ٢٠.

(٢) سورة الحديد، الآية ٢١.

(٣) في المطبع: (إذا ذكر ذكر معا).

(٤) سورة الأحزاب، الآية ٣٥.

(٥) تقدم تعربيه.

(٦) رواه الترمذى في الجامع: كتاب صفة جهنم، باب آخر أهل النار خروجاً وآخر أهل الجنة دخولاً: ٢٦٣/٧ رقم ٢٦٠١، وبمعناه عند مسلم ٧٣/٣ رقم ١٩٣.

(٧) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٨) الفتاوى، ضمن القسم الثالث من مؤلفات الشيخ الإمام ٥٦ - ٥٧.

(٩) من القائلين به أيضاً: صاحب التوضيح ١٢٤، والشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب (الدرر ٢٥٦/١)، والشيخ حسين بن غنام (العقد الشعين ٤٥ - ٤٦، ٤٩ - ٥١)، والشيخ سليمان بن عبد الله

على أن الإسلام في الأصل من الاستسلام والانقياد، يقال: أسلم الرجل إذا استسلم، فهو من باب العمل، عمل القلب، والجوارح^(١).

وهو عمل محض مع قول، وهو من جنس الدين، والعمل، والطاعة، والانقياد، والخضوع^(٢).

فالإسلام دين، والدين مصدر دان يدين ديناً: إذا خضع وذل، فالإسلام هو استسلام العبد لله، وخضوعه، وعبوديته، وانقياده له، وذلك يكون بالعمل^(٣).

والإسلام استسلام العبد لله بقلبه، وقصده، وإخلاص الدين، والعمل بما أمر به^(٤)، وهو الاستسلام لله، والانقياد له ظاهراً وباطناً^(٥).

فالاستسلام لله تعالى يتضمن الاستسلام لقضائه، وأمره ونهيه، فيتناول فعل المأمور، وترك المحظور، والصبر على المقدور^(٦).

(تيسير العزيز الحميد ٦٢٣)، والشيخ عبد الرحمن بن حسن (مجموعة الرسائل ٢١/٢ - ٣)، والشيخ حمد بن عتيق (إبطال التنديد ٢٣٤)، والشيخ حافظ الحكمي (معارج القبول ٢١/٢، ٢٦)، والشيخ عبد الرحمن بن قاسم (حاشية كتاب التوحيد ٦٣، وحاشية الدرة المضية ٧١)، والشيخ الشنقيطي (أصوات البيان ٧ - ٢٧٨، ٢٧٩ - ٦٣٦)، والشيخ السعدي (تيسير الكريم الرحمن ٤٩).

(١) انظر: معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٦١/٥، والإيمان ٢٥٠، ٤٠٦ (الفتاوى ٧، ٢٦٣/٧، ٤٢٤)، وفتح الباري، لابن رجب ٩٢/١، ١١٩، ولوامع الأنوار ١/٤٢٨، وفتح المجيد ١٢٠، وقرة عيون المودحين ٥٣ ، والتوضيح ١٢٥.

(٢) انظر: الإيمان ٣٥٣، ٣٦١ (الفتاوى ٧، ٣٧٠، ٣٧٨)، وفتح الباري، لابن رجب ٩٢/١.

(٣) انظر: اعتقاد أهل السنة ٤٦، والإيمان ٣٥٣ (الفتاوى ٧، ٢٦٣/٧، ٣٧٠)، وجامع العلوم والحكم ١٠٨/١ ، ولوامع الأنوار ١/٤٢٨.

(٤) انظر: الإيمان ٣٥٣، ٣٩٢ (الفتاوى ٧، ٣٧٠، ٤١٠).

(٥) انظر: الإيمان ٣٤٦ (الفتاوى ٧، ٣٦٢).

(٦) انظر: النبوات ١/٣٤٧.

وسائل الأحاديث تفسر الإسلام بالاستسلام لله بالقلب، مع الأعمال الظاهرة^(١)، والنصوص كلها تدل على أن الأعمال من الإسلام^(٢). وأما الإيمان، فأصله علم وتصديق وإقرار ومعرفة، وهو طمأنينة ويقين، فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب، وهو لا يظهر إلا بالعمل الظاهر^(٣). فمثل الإسلام والإيمان عند شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) "كالروح والبدن، فلا يوجد عندنا روح إلا مع البدن، ولا يوجد بدن إلا مع الروح، وليس أحدهما الآخر، فالإيمان كالروح، فإنه قائم بالروح ومتصل بالبدن، والإسلام كالبدن، ولا يكون البدن حيا إلا مع الروح، بمعنى أنهما متلازمان، لأن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر"^(٤).

ومثلهما عند ابن أبي العز (ت ٧٩٢هـ) رحمه الله "كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرى، فشهادة الرسالة غير شهادة الوحدانية، فهما شيئاً في الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم، كشيء واحد، كذلك الإسلام والإيمان، لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه"^(٥).

وحاصل البحث أن النصوص قد تضافت على أن الإسلام والإيمان حال اقترانهما يكون الإسلام معناه الأعمال الظاهرة من الأقوال والأعمال، ويكون معنى الإيمان هو

(١) انظر: الإيمان ٢٥٢ (الفتاوى ٢٦٥/٧).

(٢) انظر: الإيمان ٣٥٣، ٣٩٧ (الفتاوى ٣٧٠/٧، ٤١٥).

(٣) انظر: الإيمان، لابن منهـ ١، ٢٥٧، ومعالم السنن بها مسند سنن أبي داود ٥/٦١، والإيمان، ٢٤٩، ٢٤٩ (الفتاوى ٧/٣٧٠، ٣٧٨، ٢٦٣)، وفتح الباري، لابن رجب ١/٩٢، ١١٩، ولوامع الأنوار ١/٤٢٨، وفتح الجيد ١٢٠، وقرة عيون الموحدين ٥٣، والتوضيح ١٢٥.

(٤) الإيمان ٣٥١ - ٣٥٠ (الفتاوى ٧/٣٦٧).

(٥) شرح الطحاوية ٢/٤٩٠، وتقدم هذا المعنى في كلام أبي طالب المكي.

الاعتقادات القائمة بالقلوب، وأصله الإيمان بالأصول الخمسة المذكورة في الحديث^(١). كما أنها إذا ذكرها مفردین يكونان بمعنى واحد، وفيما حواه الفصلان السابقان من نصوص من الكتاب والسنة ما يشهد لهذا المعنى، وبالله التوفيق^(٢).

الفصل الثالث: الصلة بين الإسلام والإيمان من حيث العموم والخصوص:

دل حديث جبريل عليه السلام على أن الدين وأهله ثلاثة طبقات ودرجات أولها الإسلام، وأوسطها الإيمان، وأعلاها الإحسان، ومن وصل إلى العليا، فقد وصل إلى التي تليها، وهكذا جاء القرآن، فجعل الأمة على هذه الأصناف الثلاثة، قال تعالى «ثُمَّ أَرْزَقْنَا الْكَتَبَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ طَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُفْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرِتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ»^(٣).

وإن كانت أنظار أهل العلم قد اختلفت في آية فاطر هل هي عامة في الخلق، أو هي خاصة بأمة محمد ﷺ؟

فقيل: إنها عامة في تقسيم الخلق إلى ثلاثة أقسام، كما جاء في غيرها من الآيات، كقوله تعالى «وَكُنْتُمْ أَرْوَاحًا تَلَئِنَّتُمْ فَأَصْحَبْتُ الْمَيْمَنَةَ مَا أَصْحَبْتُ الْمَيْمَنَةَ وَأَصْحَبْتُ الشَّفَمَةَ مَا أَصْحَبْتُ الشَّفَمَةَ وَالسَّبِيقُونَ السَّبِيقُونَ أُولَئِكَ الْمُقْرَبُونَ»^(٤).

وعلى هذا القول يكون السابقون المقربون هم السابقين بالخيرات، وأصحاب الميمنة

(١) انظر: الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٧/٥٥٣ - ٤٤٤ ط ابن الجوزي)، والإيمان ٢٥٥ ، ٢٥٧ (الفتاوى ٢٦٨/٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢)، وفتح الباري، لابن رجب ١٩١/١ - ١٩٢ ، وجامع العلوم والحكم ١١٦/١.

(٢) ولمزيد من التوسيع في الشواهد على ذلك يراجع: جامع العلوم والحكم ١١٦/١ - ١٢٥ ، ومعارج القبور ٢٠/٢ - ٢٩.

(٣) سورة فاطر، الآية: ٣٢.

(٤) انظر: الإيمان ٢ ، ٣٤١ - ٣٤٢ (الفتاوى ٧/٧ ، ٧/٢٥٧ - ٣٥٨)، والإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٧/٤٨٥ - ٣٢٩ ط ابن الجوزي)، وشرح الطحاوية ٢/٤٨٧.

(٥) سورة الواقعة، الآيات ٧ - ١١.

هم المقتضدين، وأصحاب المشامة هم الظالمين لأنفسهم، ويكون الظالم لنفسه ليس من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ^(١).

ولكن القول المشهور الذي عليه عامة أهل العلم كما يقول البغوي (ت ٥١٦هـ) رحمة الله هو أن آية فاطر خاصة بأمة محمد صلى الله عليه وسلم ^(٢).

وقد ارتضى هذا القول جماعة من المحققين، منهم شيخ المفسرين ابن جرير (ت ٣١٠هـ) ^(٣)، وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ^(٤)، والإمام الحافظ ابن القيم (ت ٧٥١هـ) ^(٥)، والحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) ^(٦)، والعلامة الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) ^(٧).

فهذه الأصناف الثلاثة في الآية هم أمة محمد ﷺ خاصة، وكل من آمن بالقرآن فهو من هؤلاء، بخلاف الآيات التي في سورة الواقعة، والمطففين، والانفطار، فإنه دخل فيها جميع الأمم المتقدمة كافرهم ومؤمنهم ^(٨).

ولما كان البحث هنا في الكشف عن الصلة بين مراتب الدين، فإن من مقتضى ذلك

(١) بسط الخلاف في ذلك، مع ذكر الأدلة، ومناقشتها تجده في: طريق الهجرتين -٣١٣ -٣٣٩، وانظر أيضاً حول المسألة: جامع البيان ١٥٨/٢٢ -١٦٢ ، ومعالم التنزيل ٦٢٤/٣ -٦٢٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٢١/١٤ -٢٢٤ ، وتفسير القرآن العظيم ٦١٠/٣ ، ٢٩٨/٤.

(٢) انظر: معالم التنزيل ٦٢٦/٣.

(٣) انظر: جامع البيان ١٦١/٢٢.

(٤) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١٨٢/١١ - ١٨٤ ، والإيمان ٣٤٢ (الفتاوى ٧). ٣٥٢/٧.

(٥) انظر: طريق الهجرتين ٣٣٩.

(٦) انظر: تفسير القرآن العظيم ٦١٠/٤.

(٧) انظر: أضواء البيان ١٦٤/٦ ، ١٠٣/٢ ، ١٦٥.

(٨) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١٨٢/١١ - ١٨٤.

شرح أحوال طبقات أهله^(١) :

الطبقة الأولى : طبقة الطالبين لأنفسهم.

والظالم لنفسه هو : المفرط في فعل بعض الواجبات ، المركب لبعض المحرمات^(٢).

وهو : العاصي بترك مأمور أو فعل محظور^(٣) ، وهو : المسلم الذي لم يقم بواجب الإيمان^(٤).

فالظالمون لأنفسهم هم أصحاب الذنوب المتصرون عليها^(٥) ، فهم يطعون الله ، ولكنهم يعصونه أيضاً ، فهم الذين قال الله تعالى فيهم « خلطوا عملاً صالحاً وَآخَرَ سَيِّئَا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ »^(٦).

والظالمون لأنفسهم من أصحاب اليمين^(٧) ، ويجوز أن يكونوا من أهل الشمال ، ولكن إيمانهم يجعلهم آخراً من أهل اليمين^(٨).

فأهل هذه الطبقة معهم مطلق الإيمان ، وهو وصف المسلم الذي معه أصل الإيمان الذي لا يتم إلا به ، ولا يصح إلا به ، فهذا في أدنى مراتب الدين إذا كان مصراً على

(١) في التعريف بهذه الطبقات اختلف كثيراً تجاوز الأربعين قولـاً (انظر: روح المعاني ٥٠٥/٢٢)، وقد أثبت ما اعتمدـه أهل التحقيقـ، دون الخوضـ في التفصـيلـ، إذ المقصـودـ ما يكشفـ الصلةـ بينـ مراتـبـ الدينـ.

(٢) انظر: الفتـاويـ ١٢/٤٧٤ـ، وـتـفسـيرـ القرآنـ العـظـيمـ ٤/٦٠٩ـ.

(٣) انظر: التـحفـةـ العـرـاقـيـةـ ٢٩٠ـ.

(٤) انـظـرـ: الفتـاويـ ١٩/٢٩٠ـ، ولـوـامـعـ الأـنـوارـ ١/٤٣٠ـ، والـدـرـرـ السـنـنـيةـ ١/٢٠٦ـ - ٢٠٥ـ، وـجـمـوعـةـ الرـسـائـلـ وـالـمـسـائـلـ النـجـدـيـةـ ٥٧٢/٥ـ.

(٥) انـظـرـ: الفـرقـانـ بـيـنـ أـولـيـاءـ الرـحـمـنـ وـأـولـيـاءـ الشـيـطـانـ، ضـمـنـ جـمـعـوـنـ الفتـاويـ ١١/١٨٣ـ، وـالـإـيمـانـ ٢٢٨ـ، وـالـإـيمـانـ ٢٤١/٧ـ.

(٦) انـظـرـ: أـصـوـاءـ الـبـيـانـ ٦/١٦٤ـ، وـالـآـيـةـ فـيـ سـوـرـةـ التـوـبـةـ، الآـيـةـ ١٠٢ـ.

(٧) انـظـرـ: طـرـيقـ الـبـهـرـتـيـنـ ٣٣٥ـ.

(٨) انـظـرـ: طـرـيقـ الـبـهـرـتـيـنـ ٣٣٨ـ.

ذنب، أو تاركًا لما وجب عليه مع القدرة عليه^(١).

وهذا الصنف قد أتى بالأركان الخمسة، وعمل بها باطنًا وظاهرًا، لكنه مفترط في بعض الواجبات، أو فاعل لبعض المحرمات^(٢).

فالمسلم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) : " لا يكون مسلماً إلا إذا شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وهذه الكلمة بها يدخل الإنسان في الإسلام ، ... ، ثم لا بد من التزام ما أمر به الرسول من الأعمال الظاهرة ، كالمباني الخمس ، ومن ترك من ذلك شيئاً نقص إسلامه بقدر ما نقص من ذلك ، كما في الحديث : (من انتقص منهن شيئاً ، فهو سهم من الإسلام تركه)^(٣) .

ومن طبقة الظالم لنفسه من أتى بالإسلام الظاهر ، مع تصديق القلب ، لكنه لم يقم بما يجب من الإيمان الباطن^(٤) .

فهذا النوع قد أظهر الإسلام مع التصديق الجمل في الباطن ، ولكن لم يفعل الواجب كله ، لا من هذا ولا من هذا ، وهم الفساق يكونون في أحدهم شعبة نفاق^(٥) .

ومن هذه الطبقة من أتى بالإسلام الواجب ، وما يلزمها من الإيمان ، ولم يأت بتمام الإيمان الواجب.

وهؤلاء ليسوا فساقاً تاركين فريضة ظاهرة ، ولا مرتكبين محظياً ظاهراً ، لكن تركوا

(١) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٤/١ ، وفتح المجيد لشرح كتاب التوحيد ٤٦٨ ، وحاشية كتاب التوحيد ٢٣٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، وحاشية ثلاثة الأصول ٦٥ - ٦٦.

(٢) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٢/٢ ، ٥٠٢ ، ٥١.

(٣) رواه أبو عبيدة في الإيمان ١٤ - ١٥ رقم ٢ ، والمرزوقي في تعظيم قدر الصلاة ١/٤١١ - ٤١٢ رقم ٤٠٥ ، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٥/٤٢٨ .

(٤) الإيمان ٢٥٦ - ٢٥٧ (الفتاوى ٧/٢٦٩ - ٢٧٠).

(٥) انظر: الإيمان ٦ (الفتاوى ٧/١٠٠).

(٦) انظر: الإيمان ٤٠٩ (الفتاوى ٧/٤٢٧).

من حقائق الإيمان الواجبة علماً وعملاً بالقلب يتبعه بعض الجواح ما كانوا به مذمومين.

وهذا هو النفاق الذي كان يخافه السلف على نفوسهم، فإن صاحبه قد يكون فيه شعبة نفاق^(١).

"فقد يكون الرجل مسلماً يعبد الله وحده لا يشرك به شيئاً، ومعه الإيمان الذي فرض عليه، وهو من أهل الجنة، وليس معه الإيمان المذكور في حديث جبريل، وإن كان معه ما أمر به من الإسلام والإيمان.

وقد يكون مسلماً يعبد الله كما أمره ولا يعبد غيره، ويختلفه ويرجوه، ولكن لم يخلص إلى قلبه أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ولا أن يكون الله ورسوله والجهاد في سبيله أحب إليه من جميع أهله وماله، وأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وأن يخاف الله لا يخاف غيره، وأن لا يتوكّل إلا على الله، ونحو ذلك مما هو من الإيمان الواجب، وليس من لوازمه الإسلام هو الاستسلام، وهو يتضمن الخضوع لله وحده، والانقياد له، والعبودية لله وحده، وهذا قد يتضمن خوفه ورجاءه، وأما طمأنينة القلب بمحبته وحده، وأن يكون أحب إليه مما سواهما، وبالتوكل عليه وحده، وبأن يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه، وأن يوجل قلبه إذا ذكر الله، ويزيد إيمانه إذا تليت عليه آياته، فهذه من حقائق الإيمان التي تختص به، فمن لم يتصف بها لم يكن من المؤمنين حقاً، وإن كان مسلماً^(٢).

فهؤلاء أسلموا لكن لم تدخل حقيقة الإيمان في قلوبهم، لكن معهم جزء من إيمان وإسلام يثابون عليه، فهم مفترطون فيما فرض الله عليهم، وليس معهم من الكبائر ما

(١) انظر: الإيمان ٤٠٩ ، ولوامع الأنوار ٤٢٧/١.

(٢) الإيمان ٤٠٧ - ٤٠٨ (الفتاوى ٤٢٧/٧).

يعاقبون عليه، لكن تقصيرهم من جهة ترك المفروضات^(١).

والمفروضات التي تركها هؤلاء هي ما أوجبه الله من حقائق الإيمان الواجبة علما و عملا بالقلب يتبعه بعض الجوارح ما كانوا به مذمومين، فهم مسلمون، لكنهم ليسوا من باشر الإيمان قلبه، فذاق حلاوته وطعمه^(٢).

وهذه الواجبات إن كانت لم تكن واجبة عليهم، إما لكونهم لم يبلغهم الخطاب بها، أو لكونهم كانوا عاجزين عنها، فهم معذورون، وإلا فهم معرضون للوعيد^(٣).
الطبقة الثانية: طبقة المقتضدين.

وهوئاء هم: الذين أتوا بالواجبات، من فعل وترك^(٤)، فهم أتوا بالإيمان الكامل، واجتمعت لهم الأعمال الظاهرة والباطنة، ففعلوا الواجبات، وتركوا المحرمات، وهم السعداء أهل الجنة^(٥)، فإنهم يتقررون إلى الله تعالى بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح^(٦).

وهم أصحاب الإيمان المطلق، الذين كمل إسلامهم وإيمانهم؛ بإيمانهم بما وجب عليهم، وتركهم ما حرمه الله عليهم، وعدم إصرارهم على الذنوب^(٧).
المقتضد هو: المؤدي للواجبات، المحتسب للمحرمات^(٨)، وهو المؤمن المطلق الذي

(١) انظر: الإيمان ٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٢٤١/٧ (الفتاوى ٢٥١ ، ٢٥١).

(٢) كما تقدم في كلام شيخ الإسلام قريباً، وانظر أيضاً: مدارج السالكين ٩٦/٣.

(٣) انظر: الإيمان ٤٠٦ ، ٤٠٨ (الفتاوى ٤٢٥/٧ ، ٤٢٧ ، ٤٢٧).

(٤) انظر: الفتاوى ٤٧٤/١٢.

(٥) انظر: مجموعة الرسائل ٤/١٢ - ٤/٤ ، ٥ ، ٢/٢ ، ٥٠/٥.

(٦) انظر: شرح الطحاوية ٢/٥٠٨.

(٧) انظر: الفتاوى ٢١٥/٨ ، ٢١٨/١٤ ، ٣١٨/١٤ ، ومجموعة الرسائل والمسائل التجديدة ٤/١.

(٨) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١١ ، ١٨٣/١١ ، ١٨٤ ، والفتاوى

٢٩٠/١٩ ، والتحفة العراقية ٥٨/٢ ، والاستقامة ٢٩٠ ، وتفسير القرآن العظيم ٦٠٩/٣.

أدى الواجب، وترك المحرم^(١)، وهو الذي امثلل الأمر، واجتب النهي، ولم يزد على ذلك^(٢)، فلم يكلف نفسه بالندوبات، ولا الكف عن فضول المباحثات^(٣)، وارتكاب بعض المكرهات، وترك بعض المستحبات^(٤).
والإيمان إذا أطلق في القرآن، فالمراد به هذا الإيمان المطلق، الذي أهله هم المؤمنون حقاً^(٥)، وهذا هو إيمان الأبرار المقتضدين أصحاب اليمين^(٦).
الطبقة الثالثة: طبقة السابقين المقربين.

وهو لاءهم: الذين أتوا بالواجبات والمستحبات، من فعل وترك^(٧)، وهم السابقون بالخيرات الذين أدوا الفرائض والنواقل^(٨).
فالسابق بالخيرات هو الحسن الذي عبد الله كأنه يراه^(٩)، وهو المتقرب بما يقدر عليه من واجب ومستحب، والتارك للمحرم والمكره^(١٠)، وال Zahid فيما لا ينفعه في معاده،

(١) انظر: الإيمان ٣٤٢ (الفتاوى ٣٥٨/٧)، ولوامع الأنوار ١/٤٣٠، والدرر السننية ١/٢٠٦، ومجموعة الرسائل والمسائل التجذيدية ٥/٥٧٢، وقرة عيون الموحدين ٢٣.

(٢) انظر: فتح الباري، لأبي رجب ٤٤/١، وأضواء البيان ١٠٤/٢، ١٦٤/٦.

(٣) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١١/١٧٩.

(٤) انظر: مدارج السالكين ١/١٢٢.

(٥) انظر: الإيمان ٢٦٧ (الفتاوى ٢٨١/٧)، والفتاوى ١١/٦٥٣، وفتح الجيد لشرح كتاب التوحيد ٥٥٣.

(٦) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١١/١٧٩، والفتاوى ٤٧٤/١٢، ومدارج السالكين ١/١٢٢.

(٧) انظر: الفتاوى ١٢/٤٧٤، ١٩/٤٧٤.

(٨) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١١/١٨٣، ١٨٤، والاستقامة ٢/٥٨، وشرح الطحاوية ٢/٥٠٨.

(٩) انظر: الإيمان ٣٤٢ (الفتاوى ٣٥٨/٧)، ولوامع الأنوار ١/٤٣٠، ومجموعة الرسائل والمسائل التجذيدية ٥/٥٧٢، والدرر السننية ١/١٣١، ١٤١، ١٥٠، ٢٠٦، ٢٥٦، ٢٥٩/١٢.

(١٠) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى ١١/١٧٩ - ١٨٠، والتحفة العراقية ٢٩٠، ومدارج السالكين ١/١٢٢، وأضواء البيان ٦/١٦٤.

والمتورع عما يخاف ضرره^(١)، فهو متورع عن بعض الجائزات والمباحات خوفاً من أن يكون سبباً في غيره^(٢)، وهو الذي حصل له كمال الإيمان، باستفراغه وسعه في طاعة الله علماً وعملاً^(٣)، فكمل عنده العمل في الظاهر والباطن^(٤).

هذه هي الطبقات التي تدرج فيها جميع أصناف الأمة، فأما الظالم لنفسه، فمعه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه، كما معه من ضد ذلك بقدر فجوره^(٥).

وأما المقتضى والسابق فكلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة^(٦)، فهما موعودان بالجنة بلا عذاب^(٧)، وإن كان كل منهما قد تكون له ذنوب تمحى عنه، إما بتوبة، وإما بحسنات ماحية، وإما بمصائب مكفرة، وإما بغير ذلك^(٨).

وإذ عهدت تلك الطبقات، وتبينت أحوال أهلها، فإن هؤلاء الأصناف الثلاثة ينطبقون على الطبقات الثلاثة المذكورة في حديث جبريل عليه السلام^(٩).

فالناس في الإسلام والإيمان على ثلاث مراتب: ظالم لنفسه، ومقتضى، وسابق بالخيرات^(١٠).

وبهذا يتبيّن أن الدين ثلاث مراتب ودرجات: إسلام، وإيمان، وإحسان، وأن أهله

(١) انظر: مدارج السالكين / ١٢٢.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم / ٣٠٩ ، وأضواء البيان / ٢٠٤.

(٣) انظر: قرة عيون الموحدين / ٢٣.

(٤) انظر: حاشية ثلاثة الأصول / ٦٥.

(٥) انظر: التحفة العراقية / ٢٩٢.

(٦) انظر: الإيمان / ٦ (الفتاوى / ١٠٧).

(٧) انظر: الإيمان / ٣٢٠ (الفتاوى / ٧ / ٣٢٧)، وشرح الطحاوية / ٢ / ٤٨٧.

(٨) راجع: التحفة العراقية / ٢٩٠ ، والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ضمن مجموع الفتاوى / ١١ / ١٨٣.

(٩) انظر: الإيمان الأوسط ضمن الفتاوى / ٧ / ٤٨٥ (٣٣٠ ط ابن الجوزي).

(١٠) انظر: الإيمان / ٣٥١ (الفتاوى / ٧ / ٣٦٨).

ثلاث طبقات : مسلم ، ثم مؤمن ، ثم محسن ، أو ظالم لنفسه ، ثم مقتصد ، ثم سابق بالخيرات^(١).

وهذا ترقى من الأعم إلى الأخص ، ثم للأخص منه^(٢) ، فالإحسان أعم من جهة نفسه ، وأخص من جهة أصحابه من الإيمان ، والإيمان أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أصحابه من الإسلام.

والإحسان يدخل فيه الإيمان ، والإيمان يدخل فيه الإسلام ، والمحسنون أخص من المؤمنين ، والمؤمنون أخص من المسلمين^(٣).

وكل محسن مؤمن ، وكل مؤمن مسلم ، وليس كل مؤمن محسنا ، ولا كل مسلم مؤمنا^(٤).

وفسر هذه الجمل تحقق محمد الله فيما مضى من بيان معنى الإسلام والإيمان ، وبيان أحوال طبقات الأمة ، وفيما يلي تقرير لما تقدم بسطه حول جهات الصلة بين مراتب الدين وطبقاته أهله ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : الصلة بين الإحسان والإيمان ، وهذه له جهتان :

الجهة الأولى : أن الإحسان أعم من جهة نفسه من الإيمان ، والإيمان أخص . وهذا العموم بالنظر إلى المعنى ، فإن المحسن قد جاء بما جاء به المؤمن من الواجبات الباطنة والظاهرة ، وزاد عليه بالمستحبات ، فصار معنى الإحسان أعم وأوسع من معنى الإيمان ، وعلى هذا كل إحسان فهو إيمان وزيادة .

(١) انظر : الإيمان ٢ ، ٦ ، ٣٤١ - ٣٤٢ ، ٣٥١ (الفتاوى ٧/٧ ، ١٠ ، ٣٥٧ - ٣٥٨ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩)، والإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٧/٤٨٥ - ٣٣٠ - ٣٢٩ ط ابن الجوزي ، وشرح الطحاوية ٢/٤٨٧.

(٢) انظر : تفسير القرآن العظيم ٤/٢٣٠.

(٣) راجع : الإيمان ٦ ، ٣٤٤ (الفتاوى ٧/١٠ ، ٣٦٠)، وشرح الطحاوية ٢/٤٨٨.

(٤) انظر : الإيمان ٢ ، ٣٤١ - ٣٤٢ (الفتاوى ٧/٧ ، ٧/٧ - ٣٥٧ ، ٣٥٨).

الجهة الثانية : أن الإحسان أخص من جهة أصحابه من الإيمان ، والإيمان أعم . ووجه الخصوص هنا لأن أهل الإحسان أقل من أهل الإيمان ، فإن الذين أتوا بالمستحبات مع الواجبات أقل من الذين اقتصروا على الواجبات ، فدائرة الإحسان أخص وأضيق من دائرة الإيمان ، والمحسنون أخص من المؤمنين^(١) .

وعلى كلا الجهتين يقال : كل محسن مؤمن ، وليس كل مؤمن محسن . وكلا من المحسنين والمؤمنين من أولياء الله تعالى ، فإن أولياء هم المؤمنون المتقوون ، كما قال تعالى ﴿أَلَا إِنَّ أُولَئِكَ لَا يَحْوِفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ﴿الذِّينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾^(٢) .

ولكن ذلك ينقسم إلى عام ، وهم المقتضدون ، وخاص ، وهم السابقون ، وهم أيضا درجات^(٣) .

ثانيا : الصلة بين الإيمان والإسلام ، وهذه له ثلاث جهات :

الجهة الأولى : أن الإيمان أعم من جهة نفسه من الإسلام ، والإسلام أخص . ووجه هذا العموم راجع لمعنى الإيمان والإسلام ، فالإيمان بهذا الاعتبار يتناول الواجبات الباطنة والظاهرة ، وهو الإيمان المطلق ، بخلاف الإسلام فمعناه الظاهر من القول والعمل .

ولهذا يقال إن الإيمان يتضمن الإسلام ، وأن الإسلام يدخل في الإيمان ، وبعضا منه^(٤) ، ويقال إن الإسلام متضمن لمطلق الإيمان^(٥) .

(١) انظر : الإيمان ٦ (الفتاوى ١٠/٧)، وشرح الطحاوية ٤٨٨/٢ ، وأضواء البيان ٦/١٦٥ .

(٢) سورة يونس ، الآية ٦٢ - ٦٣ .

(٣) راجع : التحفة العراقية ٢٩٠ .

(٤) انظر : الإيمان ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ (الفتاوى ٧/٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧١) .

(٥) انظر : بدائع الفوائد ٤/١٣٢٦ .

فإن من أتى بالإيمان أي المطلق فقد أتى بالإسلام، لكن من أتى بالإسلام فلا يجب أن يكون أتى بالإيمان الكامل، لكن لابد أن يكون معه شيء من الإيمان^(١).

الجهة الثانية: أن الإسلام أعم من جهة أهله من الإيمان، والإيمان أخص.

وهذا بناء على التفسير السابق لمعنى الإسلام والإيمان في الجهة الأولى، لكن النظر هنا من حيث أصحاب الإسلام وأهله، فهم أوسع من أصحاب الإيمان، فإن طبقة الظالمين لأنفسهم أكثر من طبقة المقتضدين، والمؤمنين أخص من المسلمين^(٢).

وبهذا التفسير للإسلام جاء قوله تعالى: «فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتِ قَوْمٍ أَكْفَافِيْنَ»^(٣)، وقوله تعالى: «قَاتَلَ الْأَغْرَبَ ثَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَيْكُنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا»^(٤)، وبه جاء حديث جبريل، وحديث سعد.

وعلى هذا التفسير يقال إن الإسلام أوسع من الإيمان، وأعم منه^(٥).

ويدخل في هذا المعنى للإسلام صنفان:

١ - المنافق المحسن، وهو من أظهر الإسلام وليس معه شيء من الإيمان^(٦)، فهو أتى بالظاهر دون الباطن، فيطلق عليه الإسلام، ويدخل في الخطاب بالإيمان في أحکامه الظاهرة، وإن كان في الباطن ينفي عنه الإسلام والإيمان^(٧).

٢ - الظالم لنفسه، وقد تقدم بسط حاله، وأنه أتى بالظاهر، وبشيء من الباطن

(١) انظر: الإيمان ٣٤٢، ٤٠٦، ٤٠٧ (الفتاوى ٣٥٨/٧، ٤٢٤، ٤٢٥ - ٤٢٦)، وتقدم تقرير ذلك.

(٢) انظر: الإيمان ٦ (الفتاوى ١٠/٧)، وشرح الطحاوية ٢/٤٨٨، وأضواء البيان ٦/١٦٥.

(٣) سورة الذاريات، الآيات ٣٥، ٣٦.

(٤) سورة الحجرات، الآية: ١٤.

(٥) انظر: الفتاوى ٧/٦٣٦، ٦٣٦، ٢٨، ٢٨ - ١٧٤، ١٧٥ ، والإيمان الأوسط ضمن الفتاوى ٤٧٦/٧ (٣١٠) ط ابن الجوزي)، والاستقامة ٢/٣٠٢ - ٣٠٤، والرسالة التبوكية، ضمن مجموع الرسائل ٨٣.

(٦) انظر: الإيمان ٤٠٩ (الفتاوى ٧/٤٢٧)، ولوامع الأنوار ١/٤٢٧.

(٧) انظر الإيمان ٢٢٨ (الفتاوى ٧/٢٤١).

تحصل له به النجاة.

وفي كلا الجهتين يقال: إن كل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيماناً، وكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً^(١).

وقد عقد الحافظ اللالكائي (ت ١٨٤ هـ) رحمه الله ترجمة قال فيها: "سياق ما روی عن النبي ﷺ في أن الإسلام أعم من الإيمان، والإيمان أخص منه"^(٢). وذكر فيها ما جاء عن حماد بن زيد (ت ١٧٩ هـ) رحمه الله أنه يفرق بين الإسلام والإيمان، ويجعل الإسلام عاماً، والإيمان خاصاً^(٣)، وذكر أيضاً قول من قال إن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل^(٤).

وعن أبي جعفر (ت ١١٤ هـ) رحمه الله أنه قال: "هذا الإسلام، ودور دائرة في

(١) في تتابع العلماء على أن كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً راجع مثلاً: معالم السنن بهامش سنن أبي داود ٦١٥، وشرح السنة ١١١، ومعالم التنزيل ١٥١، والنهاج شرح صحيح مسلم للنووي ٣٤٢، ٢٠٦، وصيانة صحيح مسلم ١٣١ - ١٣٣، ونهاية المبتدئين ٤٨، والإيمان ٢، ٦ - ٣٤١، ٣٤٤ (الفتاوى ٧، ١٠، ١٠ - ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠)، والفتاوی ٦٣٥/٧ - ٦٣٦، ٢٨ - ١٧٤ - ١٧٥، والاستقامة ٢٠٢/٢ - ٣٠٤، ومجموعة الفتاوى الكبرى ٢٧٢/٢، وتفسير القرآن العظيم ٤/٢٣٠، وجامع العلوم والحكم ١٠٨/١ - ١٠٩، وشرح الطحاوية ٤٨٧/٢ - ٤٨٨، والعقد الشمين ٤٩ - ٥١، والتوضيح ١٢٤ - ١٢٥.

وبينه على أن هذا قد يقول به بعض المخالفين لأهل السنة في الإيمان، كالأشاعرة، لكن من جهة أن الإيمان عندهم خصلة من خصال الإسلام، وهذا خلاف ما دلت عليه النصوص، وفي هذا الفصل كشف لحقيقة الصلة بينهما. انظر قول الأشاعرة في: التمهيد، للباقلاني ٣٩٢ - ٣٩٠، وراجع نقض هذا المذهب في: الإيمان ١٤٨ - ١٥١ (الفتاوى ٧/١٥٤ - ١٥٨).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/٨١٢.

(٣) أخرجه الروزى في تعظيم قدر الصلاة ٢/٥١٢ رقم ٥٦٨، واللالكائى في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/٨١٤ رقم ١٤٩٩.

(٤) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/٨١٢ - ٨١٥، وانظر: الإيمان، لابن منده ٣١١/١، والإيمان ٢٢٦ (الفتاوى ٧/٢٣٩)، وفتح الباري، لابن حبيب ١١٩.

وسطها دائرة أخرى ، وهذا الإيمان التي في وسطها مقصور في الإسلام.

قال : فقول الرسول ﷺ : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ^(١) يخرج من الإيمان ، ولا يخرج من الإسلام ، فإذا تاب تاب الله عليه. قال : رجع إلى الإيمان ^(٢).

وروى الشالنجي (ت ٢٣٠ هـ) عن الإمام أحمد (ت ٢٤١ هـ) رحمة الله في مرتكب الكبائر : يخرج من الإيمان ، ويقع في الإسلام ^(٣).

وقال الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ) رحمة الله : " وقد ذهب طائفة إلى أن الإسلام عام ، والإيمان خاص ، فمن ارتكب الكبائر خرج من دائرة الإيمان الخاصة إلى دائرة الإسلام العامة " ^(٤).

فالعموم في الإسلام والخصوص في الإيمان هنا من جهة أهلهما وأصحابهما ، وهذا يجري مع قولهم إن كل مؤمن مسلم ، وليس كل مسلم مؤمن ، والله أعلم.

الجهة الثالثة : أن يتساوى الإسلام والإيمان في العموم والخصوص.

وهذا يكون إذا أريد به المؤمن المستحق لوعده الله هو المسلم المستحق لوعده الله ، فكل مؤمن مسلم ، وكل مسلم مؤمن.

وهذا متفق على معناه عند السلف والخلف ، بل وبين فرق الأمة كلهم ، يقولون : إن المؤمن الذي وعد بالجنة لابد أن يكون مسلما ، والمسلم الذي وعد بالجنة لابد أن يكون مؤمنا ، وكل من يدخل الجنة بلا عذاب من الأولين والآخرين ، فهو مؤمن

(١) تقدم تعریجه.

(٢) أخرجه الحافظ عبد الله بن الإمام أحمد في السنة ٣٥٢/١ رقم ٧٥٧ ، وانظر تخریجه بتوسيع في : أقوال

التابعين ١١٣٦/٣ - ١١٣٧ رقم ١٣٤٣

(٣) انظر : فتح الباري ، لابن رجب ١١٩/١ .

(٤) فتح الباري ١١٨/١ ، وانظر : الاقتصاد في الاعتقاد ١٨٨ .

مسلم^(١).

فالمراد بالإسلام حينئذ هو المراد للإيمان، وهو أن يكون الظاهر مطابقاً للباطن، وبهذا التفسير جاء قوله تعالى «إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْيَاشَلُّمُ»^(٢)، وقوله «وَذَلِكَ دِينُ الْقَيْمَةِ»^(٣)، وقوله ﷺ في حديث وفد عبد القيس: (أمركم بالإيمان بالله)^(٤)، وفسره بخصال الإسلام.

وعلى هذا التفسير، فالإيمان التام، والدين، والإسلام سواء، وبهذا التفسير جاء قوله ﷺ: (ال المسلم من سلم المسلمين من لسانه، ويده)^(٥)، فيكون أسلم غيره، أي جعله سالماً منه^(٦).

وكذلك يدخل في قولهم (كل مؤمن مسلم، وكل مسلم مؤمن) إذا أريد بالإسلام كماله.

والكمال هنا لا يراد به الكمال المستحب، بل الواجب، فإن سلامة المسلمين من لسان العبد ويده واجبة، وأذى المسلم حرام باللسان واليد^(٧).

* * *

(١) انظر: الإيمان ٣٤٩ (الفتاوى ٣٦٥/٧ - ٣٦٦).

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٩.

(٣) سورة البينة، الآية: ٥.

(٤) تقدم تخربيجه.

(٥) تقدم تخربيجه.

(٦) انظر: أعلام الحديث ١٦٠/١ - ١٦١ ، والفتاوى ٦٣٥/٧ - ٦٣٦ ، ١٣٦ - ١٧٤/٢٨ ، ١٧٥ ، والإيمان الأوسط ضمن الفتوى ٤٧٥/٧ (٤١٠ ط ابن الجوزي)، والاستقامة ٣٠٢/٢ - ٣٠٤.

(٧) انظر: فتح الباري، لابن رجب ١/٢٣، ٣٨.

الخاتمة :

الحمد لله رب العالمين ، وبعد :

ففي نهاية هذه الدراسة هذا تقييد لبعض ما انتهى إليه النظر فيها :

أولاً : أن مسألة الصلة بين الإسلام والإيمان من المسائل الجليلة التي كان لعلماء السلف عنایة بها ، ومحققיהם جهد ظاهر في تحرير الخلاف ، وتحقيق الصواب .
ثانياً : أن حصول الخلاف في بعض مسائل الإيمان هو كما تقرر قريب المعنى ؛ لأنه متفق الأصل ، فأهل السنة كلهم مجتمعون على ما دلت عليه النصوص من وجوب العمل ، وأنه لا نجاة لأحد بدونه .

ثالثاً : أن قد يقع اشتراك في مقالة معينة بين بعض أهل السنة وغيرهم من المخالفين لهم في الاعتقاد ، لكن لما كانت أصولهم مختلفة كانت أحكامهم متغيرة .

رابعاً : أن الواجب في حال الوقوف على مقالة لبعض أهل السنة تختلف ما دلت عليه عامة النصوص أن تفسر بما يتافق مع عامة أقوالهم ، ويتفق مع أصولهم .

خامساً : أن مقالة أهل السنة قد استقرت على أن الإسلام والإيمان يجتمعان ويفترقان ، فيجتمعان حال الإفراد ، فهما حينئذ بمعنى الدين كله ظاهراً وباطناً ، ويفترقان حال الإفراد ، فالإسلام هو الأعمال الظاهرة ، والإيمان هو الاعتقادات الباطنة . وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن ينفع به معده ، والناظر فيه ، وبالله التوفيق ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليماً كثيراً .

* * *

فهرس المراجع والمصادر :

- ١- إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للشيخ حمد بن عتيق، اعنى به سالم القحطاني ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، رمادي للنشر.
- ٢- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، ترتيب علاء الدين الفارسي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، مؤسسة الرسالة في بيروت.
- ٣- الاستقامة ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.
- ٤- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشيخ الشنقيطي ، طبعة سنة ١٤١٣هـ ، مكتبة ابن تيمية بمصر.
- ٥- اعتقاد أهل السنة ، للإسماعيلي ، تحقيق جمال عزون ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، دار ابن حزم في الرياض.
- ٦- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري ، لأبي سليمان الخطابي ، تحقيق الدكتور محمد بن سعد آل سعود ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- ٧- الاقتصاد في الاعتقاد ، لعبد الغني المقدسي ، تحقيق الدكتور أحمد عطية الغامدي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، مكتبة العلوم والحكم في المدينة المنورة.
- ٨- آقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان ، للدكتور عبد العزيز المبدل ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ، دار التوحيد في الرياض.
- ٩- إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم (كتاب الإيمان) ، للقاضي عياض ، تحقيق الدكتور الحسين شواط ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، دار الوطن في الرياض.
- ١٠- الإيمان ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحرير الشيخ اللبناني ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ، المكتب الإسلامي في بيروت .
- ١١- نسخة أخرى ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن قاسم.
- ١٢- الإيمان ، لأبي عبيد ، تحقيق الشيخ اللبناني ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، المكتب الإسلامي في بيروت.

- ١٣ - الإيمان، لابن منه، تحقيق الدكتور علي فقيهي، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ، مؤسسة الرسالة في بيروت.
- ١٤ - الإيمان الأوسط، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن قاسم.
- ١٥ - نسخة أخرى بعنوان: شرح حديث جبريل عليه السلام، تحقيق الدكتور علي الزهراني، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ، دار ابن الجوزي في الدمام.
- ١٦ - بدائع الفوائد، للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق على العمران، دار عالم الفوائد بكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ.
- ١٧ - ونسخة أخرى نشر دار الفكر في بيروت.
- ١٨ - البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، دار هجر بمصر.
- ١٩ - التحفة العراقية في الأعمال القلبية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور يحيى الهندي، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ، مكتبة الرشد في الرياض.
- ٢٠ - تعظيم قدر الصلاة، للإمام محمد المروزي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن الفريوائي، دار الدار بالمدينة، الطبعة الأولى ٦٤٠٦ هـ.
- ٢١ - ونسخة أخرى باسم (الصلاه) بتحقيق الدكتور مصطفى صميدة، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، دار الكتب العلمية في بيروت.
- ٢٢ - تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زمین، تحقيق حسين عكاشه ومحمد الكنز، الطبعة الثانية ٦٤٢٦ هـ ، دار الفاروق الحديثة في مصر.
- ٢٣ - تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، دار الخبر في بيروت.
- ٢٤ - تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلانی، تحقيق عماد حيدر، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ، مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت.
- ٢٥ - التمهيد لما في الموطأ من المعانی والأسانید، لابن عبد البر، تحقيق أسامة إبراهيم، الطبعة الثانية ٦٤٢٢ هـ ، دار الفاروق الحديثة بمصر.
- ٢٦ - التوضیح عن توحید الخلاف في جواب أهل العراق وتذكرة أولی الألباب في طریقة الشیخ

- محمد بن عبد الوهاب، لمجموعة من العلماء، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ، دار طيبة في الرياض.
- ٢٧ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوجيد، للشيخ سليمان بن عبد الله، مكتبة الرياض الحديثة في الرياض، دون بيانات أخرى.
- ٢٨ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للشيخ عبد الرحمن السعدي، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ، مؤسسة الرسالة في بيروت.
- ٢٩ - الجامع، للحافظ الترمذى، تعلیق عزت الدعايس، المكتبة الإسلامية في تركيا.
- ٣٠ - جامع البيان عن تأویل آي القرآن، لابن جریر الطبری، تعلیق محمود شاکر الحرستاني، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ، دار إحياء التراث العربي في بيروت.
- ٣١ - جامع الرسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ، دار المدنى في جدة.
- ٣٢ - جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، الطبعة السابعة ١٤٢٢ هـ، مؤسسة الرسالة في بيروت.
- ٣٣ - جامع المسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد عزيز شمس، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ، دار عالم الفوائد في مكة المكرمة.
- ٣٤ - الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد القرطبي، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، دار الكتب العلمية في بيروت.
- ٣٥ - حاشية ثلاثة الأصول، للشيخ عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الخامسة ١٤٠٧ هـ.
- ٣٦ - حاشية كتاب التوحيد، للشيخ عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ.
- ٣٧ - الحجة في بيان الحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لفؤاد السنّة الأصبهاني، تحقيق الدكتور محمد أبو رحيم، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ، دار العاصمة في الرياض.
- ٣٨ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية في بيروت.
- ٣٩ - الدرر السننية في الأجوية النجدية، لمجموعة من علماء نجد الأعلام، جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الخامسة عام ١٤١٣ هـ.
- ٤٠ - الرسالة التبوکية، ضمن مجموع الرسائل، للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد عزيز

- شمس، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ، دار عالم الفوائد في مكة المكرمة.
- ٤١ - الرسالة الواقية لمذهب أهل السنة في الاعتقاد وأصول الديانات، لعثمان المقرئ، تحقيق دغش العجمي، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ، دار الإمام أحمد في الكويت.
- ٤٢ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، لعمود الألوسي، تحقيق محمد الأمد وعمر السلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، دار إحياء التراث العربي في بيروت.
- ٤٣ - زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ، المكتب الإسلامي في بيروت.
- ٤٤ - السنة، للخلال، تحقيق الدكتور عطيه الزهراني، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ، دار الرأي في الرياض.
- ٤٥ - السنة، للحافظ عبد الله بن الإمام أحمد، تحقيق الدكتور محمد الفحيطاني، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، دار ابن القيم في الدمام.
- ٤٦ - السنن، للإمام أبي داود السجستاني، تعليق عزت الدعايس وعادل السيد، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨ هـ، دار الحديث في بيروت.
- ٤٧ - السنن، للإمام ابن ماجه، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية في الرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٤ هـ.
- ٤٨ - السنن الصغرى (المختبىء)، للحافظ النسائي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ، دار البشائر في بيروت.
- ٤٩ - سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، تحقيق مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة بإشراف شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، مؤسسة الرسالة في بيروت.
- ٥٠ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للحافظ أبي القاسم اللالكائي، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، دار طيبة في الرياض.
- ٥١ - شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار الهمذاني، تحقيق د عبد الكرييم عثمان، ط٢ ١٤٠٨ هـ، مكتبة وهة بمصر.
- ٥٢ - شرح حديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق دغش العجمي، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ، دار ابن حزم في بيروت.

- ٥٣ شرح السنة، للبغوي، تحقيق شعيب الأرنووط وزهير الشاويش، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ، المكتب الإسلامي في بيروت.
- ٥٤ شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق الدكتور عبد الله التركي وشعبـ الأرنووط، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، مؤسسة الرسالة في بيروت.
- ٥٥ الشريعة، للأجري، تحقيق الدكتور عبد الله الدميرجي، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ، دار الوطن في الرياض.
- ٥٦ صحيح مسلم بشرح النووي، للحافظ النووي، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، مؤسسة قرطبة.
- ٥٧ الصلاة، للحافظ المروزي، تحقيق الدكتور مصطفى صميدة، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، دار الكتب العلمية في بيروت. (راجع: تعظيم قدر الصلاة).
- ٥٨ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، للحافظ أبي عمرو ابن الصلاح، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، طبعة سنة ١٤٠٤ هـ، دار الغرب الإسلامي في بيروت.
- ٥٩ طريق المجرتين وباب السعادتين، للإمام ابن قيم الجوزية، علق عليه عمر أبو عمر، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، دار ابن القيم في الدمام.
- ٦٠ العقد الشعين في شرح أحاديث أصول الدين، للشيخ حسن ابن غنام، تحقيق محمد البهدان، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ، دار القاسم للنشر في الرياض.
- ٦١ علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، للحافظ علي بن المديني، تحقيق مازن السرساوي، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ، دار ابن الجوزي في الدمام.
- ٦٢ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لhammad العيني، طبعة سنة ١٤٢٢ هـ، دار الفكر في بيروت.
- ٦٣ فتاوى ومسائل الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ضمن القسم الثالث من مؤلفات الشيخ الإمام، للإمام محمد بن عبد الوهاب، جمع الشيختين صالح الأطرم ومحمد الدويش، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٦٤ فتح الباري في شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن رجب، تحقيق طارق بن عوض الله، الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ، دار ابن الجوزي في الدمام.

- ٦٥ فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر ، تحقيق محب الدين الخطيب وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ ، دار الريان ومكتبة ابن تيمية في مصر.
- ٦٦ فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد ، للشيخ عبد الرحمن بن حسن ، تحقيق الدكتور الوليد الفريان ، نشر وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية.
- ٦٧ الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ضمن مجموع الفتاوى.
- ٦٨ قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين ، للشيخ عبد الرحمن بن حسن ، تعليق إسماعيل الأنصاري ، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحث العلمية والإفتاء.
- ٦٩ قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد ، لأبي طالب المكي ، راجعه سعيد مكارم ، الطبعة الأولى ١٩٩٥ م ، دار صادر في بيروت.
- ٧٠ لوامع الأنوار البهية وسواتع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية ، للشيخ محمد السفاريني ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ، المكتب الإسلامي في بيروت.
- ٧١ متشابه القرآن ، للقاضي عبد الجبار الهمذاني ، تحقيق د عدنان زرزور ، مكتبة دار التراث بمصر.
- ٧٢ مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ، لمجموعة من علماء نجد الأعلام ، النشرة الثالثة ١٤١٢ هـ ، دار العاصمة في الرياض.
- ٧٣ مجموعة الفتاوى الكبرى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، طبعة سنة ١٤٠٨ هـ ، دار المنار في مصر .
- ٧٤ مجموعة فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب الشيفيين عبد الرحمن بن قاسم وابنه الشيخ محمد ، نشر وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية ، سنة ١٤١٦ هـ.
- ٧٥ المخلص ، لأبن حزم ، تحقيق الدكتور عبد الغفار البنداري ، دار الكتب العلمية في بيروت ، توزيع دار الباز في مكة المكرمة.
- ٧٦ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، للإمام ابن قيم الجوزية ، دار الحديث في مصر.
- ٧٧ مسائل الإيمان ، لأبي يعلى الحنبلي ، تحقيق الدكتور سعود الخلف ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ،

دار العاصمة في الرياض.

- ٧٨ المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، جمع وتحقيق ودراسة عبد الإله الأحمدي، دار طيبة في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- ٧٩ المسند، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ، مؤسسة الرسالة في بيروت.
- ٨٠ معاجل القبول، للشيخ حافظ حكمي، دار الكتب العلمية في بيروت.
- ٨١ معالم التنزيل، للبغوي، تحقيق محمد النمر وعثمان ضميرية وسلامان الحرش، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ، دار طيبة في الرياض.
- ٨٢ معالم السنن، للخطابي، بهامش سنن أبي داود (انظر سنن أبي داود).
- ٨٣ منهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (انظر: صحيح مسلم بشرح النووي).
- ٨٤ النبوات، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور عبد العزيز الطوباني، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، دار أضواء السلف في الرياض.
- ٨٥ نهاية المبتدئين في أصول الدين، لابن حمدان الخنبلـي، تحقيق الدكتور ناصر السلامـة، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ، مكتبة الرشد في الرياض.
- ٨٦ الواضح في تفسير القرآن الكريم، لابن وهب الدينوري، تحقيق أحمد فريد، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ، دار الكتب العلمية في بيروت.

* * *